الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٠ الجزء الأول السنة: ٥٣ محرم ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. أمين بن عائش المزيني
(رئيس التحرير)
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد اليوبي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور
أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

***

سكرتير التحرير: **خالد بن سعد الغامدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة
أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:
  - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
  - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة
  - مستخلص البحث باللغة الإنجليزيّة
  - مقدّمة
  - صلب البحث
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	رقم الصفحة
١)	رواية المفضل الضبي عن عاصم جمعاً ودراسة د. علي بن إبراهيم بن علي طوهري	٩
٢)	أَعْشَارُ القُرْآنِ العَزِيزِ قصيدةُ الإمامِ أبي عبدِ اللّهِ محمدِ بنِ حسنِ الفَاسِيِّ الحَنَفِيِّ (ت: ٦٥٦ هـ) دراسةً وتحقيقاً. د. عبد الرحمن بن سعد الجُهَني	١٣٢
٣)	تطبيقات ابن كثير لقواعد الجمع بين الأقوال في تفسيره - دراسة نماذج تطبيقية- مي علي بن عبدالعزيز السديس	٢٦٥
٤)	دعاءُ الكافرين ربَّ العالمين في القرآن الكريم دراسة موضوعية د. عبدالله بن عيدان بن أحمد الزهراني	٣٨٦
٥)	إجازة الرسول صلى اللّه عليه وسلم لجوار أم هانئ رضي اللّه عنها في السنة د. سهيلة بنت حسين حريري	٥١١
٦)	حفظ الصحابة للسنة النبوية: الدواعي والمظاهر أ.د. الصالح بن سعيد عومار	٦٣٧

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٠– الجزء الأول

حفظ الصحابة للسنة النبوية
الدواعي والمظاهر

The companions' preservation of the prophetic Sunnah the reasons and aspects

إعداد:

أ.د. الصالح بن سعيد عومار

الأستاذ بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر

البريد الالكتروني: kant77mus@gmail.com

المستخلص

يُعالج هذا البحث مسألة مهمة جدا في المسيرة التاريخية للسنة النبوية، وهي العناية الكبيرة التي أولاها الصحابةُ لحفظِ السنة، والمحافظةِ عليها، ثم أدائِها لمن بعدهم، لعلمهم أنها بيانٌ للقرآن، وفيها تفصيلٌ لشريعة الإسلام. فقد توافرت فيهم ولهم من الدواعي والعوامل؛ الشرعية، والعقلية، والواقعية، ما يؤكد لكل باحث منصف أنه يستحيل في حقّهم التفريط في السنة النبوية، أو إهمالها وعدم المحافظة عليها. فالتزموا ذلك كلّه ضمن آليات، تنوعت بين؛ حفظ الصدر، والكتابة، والعمل بالسنة، مع حياطتها بسياجٍ من التّوقي والتثبت، والنّقد، ثم تبليغها للتابعين بعدهم قولا والتزاما وتعليما.

فكان القصدُ من زَبْرِ فقراتِ هذا البحث التأكيد العلمي الواقعي على عناية جيل الصحابة بالسنة النبوية، وحفظها، وتبليغها للأجيال بعدهم، وتفنيد ما يُثار في هذا الباب من شبهات عصرانية مفادُها قلّة اهتمام الصحابة بالسنة النبوية وتركيزهم على القرآن فقط. متبعا في ذلك منهجا تحليليا؛ حاولتُ من خلاله استنطاق كثير من النصوص والشواهد المستفيضة عن الصحابة، والدالة على دوافع حفظهم للسنة النبوية، ثم أهمّ طرائقهم في تبليغها.

وقد خَلُص البحثُ إلى نتائج واضحة؛ أهمها، أنه يستحيل شرعا وواقعا على جيل الصحابة أن يُهملوا حفظ السنة النبوية أو يُفرّطوا فيها، وذلك بالنظر لما توافر لهم وفيهم من الدلائل والمؤشرات الشرعية

والتاريخية. مع التوصية بمواصلة البحث في الموضوع قصد إبراز مزيد من الطرائق والآليات التي سلكها الصحابة في حفظ السنة النبوية ونقلها لمن بعدهم.

الكلمات المفتاحية: الصحابة – حفظ السنة – التثبت – تبليغ السنة – كتابة الحديث.

Abstract

This research treats a very important issue in the historical path of the prophetic Sunnah which is the companions great concern towards preserving the Sunnah, and transmitting it to those who came after, because they know that it serves as an explanation of the Quran and it included the details of the Islamic Shari'ah. As it the legal (Shari'ah) mental and reality motives and reasons were available for them, which confirms to every honest researcher that it is impossible in their right to compromise in the Prophetic Sunnah, or neglect or not preserve it. they kept all those factors and reasons within different mechanism, between memorizing, writing and acting upon the teachings of the Sunnah, with more preservation, verification and criticism then transmitting it to the Taabi'eens (those who come after the Companions) verbally, commitment and teaching.

This research aims to affirm the reality and scientifically of the companions concerns of the Prophetic Sunnah, preserving it, transmitting it to the following generations, and refuting what is raised in this subject regarding the modern suspicion that it is based on the companions' little concern on the Prophetic Sunnah and that their focus was only on the Quran. The study adopted an analytic method, in which I tried to extract several texts and extensive evidences from the Companions which shows their motives of preserving the Prophetic Sunnah and also their most important ways of transmitting it.

The research concluded with clear results, the most important of which are: it is legally impossible for the companions to neglect the preservation of the prophetic Sunnah or overdo it, considering the availability of the evidences, legal (Sharee'ah) and historical indicators. The research also recommended to continue the study the topic

in order to show more ways and mechanisms that the companions pathed in reversing the Sunnah and transmitting it to those who come after.

Key Words:

The Companions – preservation of the Sunnah- verification- transmitting the Sunnah- writing the hadith.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

من المعلوم المستفيض عند أهل الإسلام قاطبة، وأهل الحديث والفقه خاصة، أن الصحابة رضي الله عنهم، تعلّموا السنة من النبي ﷺ قولا وعملا، مشاهدة وفهما — كما يتعلمون القرآن –، ثم إنهم عُنوا بحفظها – حفظا في الصدور، وكتابة في السطور –، وبلّغوها من بعدهم من التابعين، وذلك من مظاهر حفظ الله تعالى لكتابه العزيز، ولبيانه القويم.

فكرة البحث

ورغم كل تلك الجهود التي بذلها الصحابة لحفظ السنة النبوية وحمايتها، ونقلها إلى الأجيال بعدهم غضّة صافية من كل دخيل، إلا أن خصوم الإسلام من المستشرقين خاصة راحوا يحاولون النيل من هذا الصرح النبوي الكبير. تبعهم على ذلك بعض العصرانيين[1] الذين ما فتئوا يشكّكون في هذه المسلمة العلمية التاريخية — تبعا لشيوخهم من المستشرقين –، زعما منهم أن جيل الصحابة إنما كانت عنايتهم بحفظ

(١) والمقصود هنا؛ العقلانيون، والحداثيون = ممن يرفضون السنة النبوية جملة، أو من تأثر بأطروحاتهم فَضَيَّقَ مسالكَ الاحتجاج بالسنة النبوية، ولم يقبل منها إلا النّزر اليسير.

القرآن الكريم فقط، أما السنة النبوية فلا، فقد أهملوا حِفظَها والعناية بها لعلمهم أنها ليست من الدين، يؤكده أنهم لم يدوّنوها تدوينهم للقرآن!، مما أدى إلى ضياعها. فراموا هكذا إنكار السنة جملة وتفصيلا بدعوى أنها ليست من الدين، وأنها مُختَلَقةٌ من طائفة الرُّواة وجماعة المحدّثين.

فكانت فكرة البحث في دراسة هذه الجزئية العلمية التاريخية المهمة = قصدا للإلمام بتفاصيلها، وتقديم إجابة علمية واضحة عنها، تُؤنِس الموافق، وتُزيل الشبهة وتقيم الحجّة على المخالف. وقد سلكت في ذلك منهجا تحليليا؛ حاولتُ من خلاله استنطاق كثير من النصوص والشواهد المستفيضة عن الصحابة، والدّالة على دوافع حفظهم للسنة النبوية، ثم أهمّ طرائقهم في تبليغها.

عناصر البحث

وسيكون العمل في هذا البحث وفق النقاط الآتية:

مدخل: وفيه بيان لـ: مفهوم السنة، ومفهوم الحفظ.

المبحث الأول: السنة النبوية من الدين،

المبحث الثاني: دواعي حفظ الصحابة للسنة النبوية،

المبحث الثالث: مظاهر حفظ الصحابة للسنة النبوية.

مدخل

يحسن بداية الكلام في بيان أهم مصطلحات البحث، توطئة لما يعقب ذلك من تأصيل وبيان، وسأخصّ بالكلام هنا مصطلحيْ "السّنة"، وكذا "الحفظ".

أولاً: مفهوم السنة:

السنة النبوية هي: "كُلُّ ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صِفة خُلُقيّة أو خَلْقِيّة، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة كتَحَنُّثِه في غار حِراء، أم بعدها"(١)، وهو المعنى المشهور والمستقر عند جماهير أهل العلم من أهل الحديث خاصة(٢)، يقول الشيخ عبد الرحمن

(١) ينظر: طاهر بن صالح الجزائري، "توجيه النظر إلى أصول النظر". (ط١، مصر: الخانجي، ١٩١٠م)، ص٠٢؛ ومحمد عجّاج الخطيب، "السنة قبل التدوين". (ط٢، مصر: مكتبة وهبة، ١٩٨٨م)، ص١٦؛ ومصطفى السباعي، "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي". (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠م)، ص٤٧.

(٢) واقتصر الفقهاء والأصوليون على قولهم في تعريف السنة النبوية أنها: "كل ما يصدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير"، لأن السنة عندهم كل ما يصلح أن يُستفاد منه حكمٌ شرعي، أو يصلح أن يكون حجّة شرعية.
ينظر: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه". تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، (ط٢، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون

المعلّمي – رحمه الله –: "تُطلق السنة لغة وشرعاً على وجهين؛ الوجه الأول: الأمر الذي يبتدئه الرجلُ فيتّبعه فيه غيرُه، ومنه ما ورد في صحيح مسلم في قصّة الرجل الذي تصدق بِصُرّة، فتبعه الناس فتصدّقوا، فقال رسول الله ﷺ: (من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بعده...) الحديث.

الوجه الثاني: السيرة العامة: وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تُقابل الكتاب وتسمى الهدي، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: (أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة).

فعلى هذا، فكل شأنٍ من شؤون النبي ﷺ الجزئية المتعلّقة بالدين؛ من قول، أو فعل، أو كفّ، أو تقرير، سُنّة بالمعنى الأول، ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني.

ومدلولات الأحاديث الثابتة هي السنة أو من السنة حقيقة،

الإسلامية، ١٩٩٢م)، ٣: ٢٣٦؛ وعبد الوهاب خلاف، "علم أصول الفقه". (ط١، الجزائر: الزهراء للنشر، ١٩٩٠م)، ص٣٦.

بينما كانت نظرة المحدّثين أشمل، لأنهم رأوا أن السنة النبوية كل ما تصح نسبته للنبي ﷺ حتى شمائله، وهي داخلة أيضا في التشريع من حيث إنها تُعرّفنا بنبيّ الإسلام ﷺ أكثر، وتُحبّبنا فيه، وتجعلنا نزداد اتباعا له، ونظرة الأصوليين ليست بعيدة عن هذا المعنى. والله أعلم

فإن أُطلقت السنة على ألفاظها فمجاز أو اصطلاح"[(١)]. وبالنظر إلى تعريف المحدّثين للسنة النبوية أو للحديث النبوي، وحتى لتعريف الأصوليين والفقهاء، نجده شاملا لمعنى السنة على الوجهين كليهما؛ أقواله وأفعاله ﷺ، وسيرته، وبيانه للقرآن بالقول والفعل والإقرار.

ثانياً: مفهوم الحفظ:

لغة: قال ابن فارس: "حَفِظَ: الحاء والفاء والظاء أصلٌ واحد يدل على مُراعاة الشيء، يُقال: حَفِظْتُ الشيءَ حِفْظاً"،[(٢)] وقال الجوهري: "ح ف ظ: حَفِظتُ الشيءَ بالكسر حِفْظاً: حَرَسْتُه، وحَفِظته أيضا استظهرتُه، والحَفَظَةُ الملائكة الذين يَكتبون أعمالَ بني آدم"[(٣)]، فحِفظُ القرآن استظهاره، وحفظ العقود صيانتها من التّلف والضياع، وحفظ العهد الوفاءُ له وبه، وحفظ اللّسان صيانته من الزّلَل، وحفظ الله العبدَ حراسته ورعايته من كل مكروه، وقال الراغب

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، "الأنوار الكاشفة بما في أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة". (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م)، ص٢٧.

(٢) أحمد بن فارس أبو الحسين، "معجم المقاييس في اللغة". تحقيق شهاب الدين أبو عمر، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م)، ص٢٧٥.

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ٣: ١١٧٢.

الأصبهاني: "الحِفْظُ يُستعمل في كل تَفَقُّدٍ وتعَهّد ورعاية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (يوسف: ١٢)"[(١)].

أما الحفظ اصطلاحا:

الحفظ من أكثر المصطلحات استعمالا وشيوعا عند أهل الحديث، واستمداده من معناه اللغوي بيّن واضح، وهو شرط قبول الرواية عندهم، قال الحافظ ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه... حافظا إن حدّث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه..." [(٢)]، ويُعبّرون عليه عادة بالضبط[(٣)]. والضبط أن يُتقن الرّاوي روايَته من حين سماعها إلى وقت أدائها، وهو قسمان؛ **ضبط صدر** = أي حفظا في الذاكرة، بأن يُثَبِّتَ الراوي ما سمعه ويحفظَه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، **وضبطُ كتاب** = بأن يصونه ويحفظه من

(١) الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، "معجم مفردات ألفاظ القرآن". تحقيق يوسف البقاعي، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٩م)، ص٩٥.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري، "علوم الحديث". تحقيق محمد عبد الله شاهين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م)، ص١١٣.

(٣) استعمل أهل الحديث مصطلحيْ الحفظ، والضبط بمعنى واحد؛ فتارة يستعملون الحفظ، وتارة أخرى الضبط، ولم أجد بعد طول بحث من وضع للحفظ تعريفا.

التغيير والتزوير منذُ سمع فيه وصحّحه، إلى أن يُؤدِّيَ منه[١].

والحفظ أقسام، أهمّها[٢]:

حفظ الصدر: والوقائع على هذا كثيرة متنوعة.

حفظ السطور: بمعنى حفظ الحديث والمرويات في الكتب والصحف، كما فعل عبد الله بن عمرو، وكتاب أبي شاه، ونحوه.

حفظ العمل: بمعنى أن عمل الصحابة كان امتثالا للسنة النبوية واقتداء بها، في عباداتهم ومعاملاتهم وجميع شؤون حياتهم. وهذا مستفيضٌ عنهم في الصلاة، والصيام، والحج، والبيوع، وأحكام الحلال والحرام، والقضاء، والفُتيا،... إذ كانوا حريصين جدا على متابعة النبي ﷺ في جميع شؤونهم، ثم نقلوا ذلك للتّابعين من بعدهم.

حفظ الصيانة: بمعنى أن الصحابة اجتهدوا في صيانة الحديث النبوي من كل دخيل عنه، إما بنفي الكذب عن النبي ﷺ، أو بالتّثبّت

(١) ينظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "نزهة النظر بشرح نخبة الفكر". تحقيق علي حسن عبد الحميد، (ط٤، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٨م)، ص٨٣؛ ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق عبد الكريم الخضير، (ط١، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ٢٠٠٥م)، ٢: ١٥٧؛ ومحمد ضياء الرحمن الأعظمي، "معجم مصطلحات الحديث". (ط١، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٩٩٩م)، ص٢٣٧.

(٢) سيأتي بيانُها بالتفصيل في المبحث الثالث.

في التّحديث عنه عليه الصلاة والسلام، والإقلال من ذلك، وكذا بنقد الرواة والمرويات.

حفظ التبليغ: تبليغ الحديث النبوي وعدم كتمانه من المعاني البارزة لحفظ الصحابة الحديث النبوي، فقد بذلوا في سبيل ذلك المُهَجَ والمال والولد قصدا لتبليغ الناس ما تَعَلّموه من هديه ﷺ.

المبحث الأول: السنة النبوية من الدين

اتفقت كلمة أهل الإسلام قاطبة – على اختلاف نِحَلهم ومللهم ومذاهبهم – على أن السنة النبوية من دين الإسلام، وأصلٌ من أصول التشريع فيه، وأن بيان الإسلام وتطبيقاته تؤخذ من أقواله وأفعاله وهديه ﷺ، وهي الأنموذج الحيّ الواقعي لتطبيق تعاليم الإسلام وأحكامه وهداياته،... ولا يُعلم أن أحدا خالف في هذا إلا طائفة شاذة سَمُّوا أنفسهم القرآنيين، ناظرهم الشافعي – رحمه الله –،[1] ولا يحفظ لهم أثرٌ أو تصنيف أو أعلام، على اتساع رُقعة بلاد الإسلام واختلاف طوائف أتباعه.

وهذه القضية المهمة يدل عليها ويؤكدها العديدُ من الشواهد؛ من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وجريان عمل المسلمين قرنا بعد قرن من عهد الصحابة، إلى التابعين، إلى تابعيهم، إلى من بعدهم. فمن تلك الشواهد:

١– حاجة القرآن الكريم للبيان:

لقد جاءت أحكام القرآن في العديد من الأبواب عامة مطلقة، ولا يمكن العمل بها والتزامها إلا بالبيان والتفصيل، وإلا لَزِمَ تعطيلُها

(١) ينظر: محمد بن إدريس الشافعي، "جماع العلم". تحقيق أحمد شاكر، (ط١، الشارقة: دار الفتح، ١٩٩٥م)، ص١٢، ١٥.

واعتبارها لغْوًا وعَبَثاً، وهذا البيان تولاّه النبي ﷺ في سنته[١]، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤)، فكان يقول: "وصَلُّوا كما رأيتموني أُصَلّي"[٢]، "خُذُوا عَنّي مَناسِكَكُم"[٣]، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "لما نزلت هذه الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ (الأنعام: ٨٢) شقَّ

(١) بيان السنة للقرآن يأتي على أوجهٍ، منها: تفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامّه، وتوضيح مشكله... ينظر مثلا: محمد بن إدريس الشافعي، "الرسالة". تحقيق أحمد شاكر، (ط٢، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م)، ص ٢١، ٢٢؛ ومحمد بن أبي بكر بن قيّم الجوزية، "إعلام الموقعين عن رب العالمين". (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧م)، ٢: ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) رواه: البخاري، محمد بن إسماعيل، "الجامع الصحيح". (ط١، الرياض: دار السلام، ١٩٩٧م)، ٢: ١٤٦. في "كتاب الأذان/ باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة" من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٣) أصل الحديث في الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وهذه رواية: البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبرى". (بيروت: دار الفكر)، ٥: ١٢٥، في "كتاب الحج/ باب: الإيضاع في وادي محسّر"؛ وعند مسلم بلفظ: "لتأخذوا مناسككم": مسلم بن الحجاج النيسابوري، "المسند الصحيح". (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م)، ٩: ٤٤. في "كتاب الحج/ باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا".

ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أيُّنا لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: ليس كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ (لقمان: ١٣)"،[(١)]... وغيرها من النماذج المستفيضة في هذا الباب.

٢- الترغيب النبوي في حفظ السنة وأدائها، مع التحذير من الكذب عليه ﷺ:

حرص نبي الإسلام ﷺ على تبليغ المسلمين سُنّته، وحَبّب إلى أصحابه حفظ حديثه وتبليغه؛

فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: "نَضّرَ اللهُ امرءاً سمع منّا حديثا فحفظه وبلّغه غيْرَه، فرُبّ حامِل فقْهٍ ليس بفقيه،..."[(٢)]. وفي الجامع الصحيح للبخاري: "كتاب العلم/ باب:

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: ظلم دون ظلم"، ١: ١١٨؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: صدق الإيمان وإخلاصه"، ٢: ١٤٣.

(٢) **حديث صحيح**؛ رواه: الشافعي، "الرسالة"، ص٤٠١؛ وأحمد بن حنبل، "المسند". تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م)، ٥: ١٨٣؛ والدارمي، عبد الله بن بهرام، "المسند". (ط١، بيروت: ابن حزم، ١٤٢٣هـ)، ص٤٤. في "المقدمة/ باب: الاقتداء بالعلماء"؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، "السنن". تحقيق محمد فؤاد

تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم، ويُخبروا من وراءهم، وقال مالك بن الحويرث: قال لنا النبي ﷺ: اِرْجعوا إلى أهليكم فعلموهم"، ثم روى الحديثين:

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "إن وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ فقال: منِ الوفد أو من القوم؟ قالوا: ربيعة... فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع؛ أمرهم بالإيمان بالله عز وجل وحده، قال: هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله

عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر)، ١: ٨٤. في "المقدمة/ باب: من بلغ علما"؛ وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "كتاب الجرح والتعديل". تحقيق عبد الرحمن المعلمي، (ط١، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية)، ٢: ١١؛ وابن حبان، محمد بن حبان البستي، "الصحيح". تحقيق خليل بن مأمون شيحا، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ص١٣٢؛ وعمرو بن أبي عاصم الشيباني، "كتاب السنة". تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (ط٤، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٨م)، ص٦١. في "باب: ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة، وإخباره أن يد الله على الجماعة"؛ ويوسف بن عبد البر القرطبي، "جامع بيان العلم وفضله". تحقيق أبو الأشبال الزهيري، (ط٩، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ)، ١: ١٧٥؛ وصحّحه الألباني، محمد ناصر الدين، "ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة". (ط٤، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٨م)، ص٦٢.

إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتُعطوا الخمس من المغنم، ونهاهم عن الدُّبَّاء والحَنْتَمِ والمُزَفَّتِ،... قال: اِحْفَظُوه، وأَخْبِرُوا به مَنْ وَراءَكُم"(١).

وعن أبي قِلابة عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: "أتينا النبيَّ ﷺ، ونحن شَبَبَةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنّا اشتقنا أهلَنا، وسألَنا عمّن تركنا في أهلنا، فأخبرناه، وكان رفيقا رحيما، فقال: اِرْجعُوا إلى أهليكم، فعَلِّمُوهم ومُروهم، وصلّوا كما رأيتموني أصلي..."(٢).

ونحوها من التوجيهات النبوية الواضحة الصريحة، نحو قوله "بلّغوا عنّي"(٣)، وقوله لعبد الله بن عمرو بن العاص: "أُكْتُب، فوالذي نفسي

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم"، ١: ٢٤٢؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله"، ١: ١٧٩- ١٨٨.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الأدب/ باب: رحمة الناس والبهائم"، ١٠: ٥٣٨؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب: من أحق بالإمامة"، ٥: ١٧٤، ١٧٥.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب أحاديث الأنبياء/ باب: ما ذكر عن بني إسرائيل"، ٦: ٦٠٦، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

بيده ما خرجَ منّي إلا حقٌّ"[١]، ... مما يبيّن أن الأمرَ دينٌ، وأن ذلك من طاعة رسول الله التي أَمَرنا الله تعالى بها في كتابه العزيز، كما في قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (الحشر: ٧).

ولأن الترغيب في التحديث عنه عليه الصلاة والسلام سيؤدي حتما إلى اجتهاد الصحابة وتنافسهم في ذلك، وربما يقعون في شيء من التساهل والتسامح في الرواية – مما يُدخل الخللَ على السنة النبوية وعلى الدين –، نَبَّههُم ﷺ إلى ضابط علمي ومنهجي كبير هنا، ألا وهو الحذر والاحتياط عند الرواية.

٣– فحذّرهم من التّقوُّل عليه أو الكذب عليه ﷺ:

كقوله: "لا تكذبوا عليّ، فإنه من كذب عليّ فليَلِجِ النّارَ"[٢]،

(١) **حديث صحيح**، رواه: أحمد بن حنبل، "المسند"، ٢: ١٦٢، ١٩٢، ٢١٥؛ والدارمي، "المسند"، ص٧١. في "المقدمة/ باب: من رخص في كتابة العلم"؛ وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، "السنن". (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٨م)، ص٥٦١. في "كتاب العلم/ باب: في كتاب العلم"؛ والحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "المستدرك على الصحيحين". (ط١، السعودية: دار الحرمين للطباعة، ١٩٩٧م)، ١: ١٠٥، ١٠٦؛ وغيرهم.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: إثم من كذب

وعن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إنَّ كذباً عليّ ليس ككذبٍ على أحد، من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"(١).

وهكذا رسمَ لهم عليه الصلاة والسلام منهجا علميا في تحمّل سُنّته وحفظها، وأرسى بينهم قاعدة التثبت العلمي والاحتياط لما يروونه أو يحدّثون به عنه ﷺ، فساروا ﷺ وفق ذلك المنهج العلمي في حفظهم وتثبتهم، وكذا في تبليغهم السنة النبوية لمن بعدهم من التابعين.

٤- تثبّت الخلفاء الراشدين في رواية الحديث النبوي:

وعلى وفق ما سبقَ جاءت سيرةُ الخلفاء الراشدين خاصة، حيث سلكوا أرشد أسلوب علمي في التثبت والاحتياط حفاظا على السنة النبوية وحماية لها، مثاله: ما رواه أبو سعيد الخدري قال: "كنتُ في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مَذْعور، فقال: استأذنتُ على عمرَ ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟

على النبي ﷺ"، ١: ٢٦٤؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "مقدمة الصحيح/ باب: في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ"، ١: ٦٦؛ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الجنائز/ باب: ما يكره من النياحة على الميت"، ٣: ٢٠٥؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "مقدمة الصحيح/ باب: في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ"، ١: ٧٠، ٧١.

قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: إذا استأذنَ أحدُكم ثلاثا فلم يُؤذن له فليَرْجِع. فقال: والله لتُقيمَنّ عليه ببيّنة، أَمِنْكُم أحدٌ سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبيٌّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغرُ القوم، فكنت أصغر القوم فقُمتُ معه، فأَخبرتُ عمرَ أن النبي ﷺ قال ذلك.

فقال عمر: أَخَفِيَ هذا عَلَيَّ من أمْرِ رسول الله ﷺ! أَلْهَاني الصَّفق بالأسواق، – يعني الخروج إلى التجارة –"،[(١)] وفي رواية عند مسلم أنهما رجعا إلى عمر بالعشيّ فوجدوه، "قال: يا أبا موسى ما تقول؟ أقَدْ وَجَدْتَ؟ قال: نعم، أُبيّ بن كعب، قال: عَدْلٌ، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابنَ الخطّاب، فلا تكوننّ عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئا، فأحببتُ أن أَتَثَبَّتَ"[(٢)].

وعند مالك في الموطأ: "فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى: أما إني لم أَتَّهِمْكَ، ولكن خشيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناسُ على رسول الله ﷺ"[(٣)]. ففي

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الاستئذان/ باب: التسليم والاستئذان ثلاثا"، ١١: ٣٣؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الآداب/ باب: الاستئذان"، ١٤: ١٣٠– ١٣٥.

(٢) مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الآداب/ باب: الاستئذان"، ١٤: ١٣٥.

(٣) مالك بن أنس، "الموطأ". تحقيق كلال حسن علي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٩)، في "كتاب الجامع/ باب: الاستئذان"، ص٧٣٥.

هذه القصة ومثيلاتها[1] ما يؤكد أن كبار الصحابة من الخلفاء الراشدين وغيرهم كانوا على علمٍ أن توجيهاته ﷺ – أقوالا، وأفعالا، وتقريرات — هي من الدين الذي أُمِروا به وبالتزامه والتّحاكم إليه، وكذا المحافظة عليه والتثبت في نقله.

٥– جريان عمل الصحابة، ثم كبار التابعين على الرواية والتحديث، والعمل بالسنة النبوية:

من المسائل المعلومة بداهة لدى المشتغلين بالتاريخ الإسلامي، وبتاريخ التشريع، أن جيل الصحابة، ثم التابعين وتابعيهم، جرى عملُهم عبادة ومعاملة (الصلاة، والصوم، والحج، والبيوع، والزراعة، والجهاد، والقضاء، والخصومات،...) على وفق سنة نبيهم ﷺ؛ فعلى تفاصيلها يُؤدّون عباداتهم، ووفق أحكامها يتعاملون، لأنهم علموا أن هذا هو الدين الذي أُمِروا باتّباعه والتّحاكُمِ إليه، فقد روى الحافظ ابن عبد البر عن أبي نَضْرَةَ عن "عِمران بن حُصين: أن رجلا أتاه فسأله عن شيء، فحدّثه، فقال الرجل: حدِّثوا عن كتاب الله عز وجل، ولا تُحدّثوا عن غيره، فقال: إنك امرؤٌ أحمق... أَتَجِدُ في كتاب الله صلاةَ الظهر أربعا ولا يُجهر فيها، وعددَ الصلوات، وعدد الزكاة، ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسّرا في كتاب الله؟ كتابُ الله أحكمَ ذلك، والسُّنة تُفسِّرُ

(١) سيأتي مزيد من النماذج في المبحث الثالث.

ذلك"[١]، وعن أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "إن ناسا – وفي رواية: سيأتِي قومٌ – يُجادلونكم بشُبَهِ القرآن، فخُذوهم بالسُّنن؛ فإن أصحابَ السُّنن أعلمُ بكتاب الله عز وجل"[٢]. فقد فَهِمَ الأوائلُ أن سنة النبي ﷺ هي التي بيّنت معاني آيات الكتاب العزيز،

(١) ابن عبد البر، "جامع بيان العلم"، ٢: ١٩١؛ ورواه أيضا: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، "المصنف". تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، الهند: المجلس العلمي، ١٩٧٠م)، ١١: ٢٥٥؛ والبيهقي، "السنن الكبرى"، ٢: ١٩٤. وهو أثر صحيح.

(٢) **أثر حسن**، رواه: الدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة" ص٣٠؛ ومحمد بن الحسين أبو بكر الآجُرّي، "الشريعة". تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، (ط١، السعودية: مؤسسة قرطبة، ١٩٩٦م)، ١: ١٧٥؛ وعبيد الله بن محمد ابن بطّة العُكبري، "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية". تحقيق رضا نعسان معطي، (ط٢، الرياض: دار الراية، ١٩٩٤م)، ١: ٢٥٠؛ وهبة الله بن الحسن اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة". تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، (ط٨، الرياض: دار طيبة، ٢٠٠٣م)، ١: ١٣٩؛ وابن عبد البر، "جامع بيان العلم"، ٢: ١٠٠٩، ١٠١٠؛ والخطيب، أحمد بن علي أبو بكر، "الفقيه والمتفقه". تحقيق عادل يوسف العزازي، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ)، ١: ٥٥٩، ٥٦٠.

وفصّلت أحكامه، ولذلك تمسّكوا بها تمسكهم بالقرآن العظيم، وحافظوا عليها محافظتهم عليه[١].

وهو الأمر الذي استقر في الأمة الإسلامية جيلا بعد جيل، يقول الإمام محمد بن سيرين عن الأحاديث النبوية: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم"[٢]، وروى ابن بطة عن "الأوزاعي عن مكحول الدمشقي قال: القرآن أحوجُ إلى السنة من السنة إلى القرآن"[٣]، وعند الحاكم النيسابوري: "عن الأوزاعي عن مَخْلَد بن الحسين أنه حدّث عن أيّوب السِّختياني أنه قال: إذا حَدَّثْتَ الرجلَ بسنة، فقال: دَعْنَاَ من هذا، وأجِبْنا عن القرآن؛ فاعْلم أنّه ضالٌّ. قال الأوزاعي: إن السّنة جاءت قاضيةً على الكتاب، ولم يجئ الكتابُ قاضياً على السنة"[٤].

وهذا كله يؤصّل لنا حقيقة علمية، تتابعت عليها أجيالُ

(١) ينظر: محمد عجاج الخطيب، "أصول الحديث". (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٩م)، ص٥٤؛ وعجاج الخطيب، "السنة قبل التدوين"، ص٨٠- ٩١.

(٢) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "مقدمة الصحيح/ باب: في أن الإسناد من الدين"، ١: ٨٤؛ والدارمي، "المسند"، ص٦٤. في "مقدمة السنن/ باب: في الحديث عن الثقات".

(٣) "الإبانة"، ١: ٢٥٤.

(٤) "معرفة علوم الحديث"، ص٦٥. والقضاء بمعنى: البيان والتفصيل والتفسير.

الصحابة، والتابعين، وتابعيهم عبر القرون؛ أن السنة النبوية من دين الإسلام، فمن المحال شرعا وعقلا وواقعا أن يُهمِل الصحابةُ – مع ما استفاض عنهم من سلامة في التّديّن، واستقامة في السّلوك، وحبّ شديد لنبيهم ﷺ، وجهاد كبير لنُصرة هذا الدين... – حفظَ السنة والمحافظة عليها.

المبحث الثاني: دواعي حفظ الصحابة للسنة النبوية

بعث الله تعالى نبيه محمدا ﷺ بخاتمة رسالاته للناس أجمعين، وأمره بالبيان والتبليغ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، قال الشافعي – رحمه الله –: "إن الله جل ثناؤه وضع رسولَه ﷺ موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصا في كتاب الله. فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم؛ صراط الله، ففرض على العباد طاعته، وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتهاء عمّا نهاهم عنه"(١).

وقد علم الصحابةُ أن فرضَ الله عليهم طاعة نبيّهم ﷺ واتباعه في بيانه، وهم قد عايَنوه وشاهدوه وصَحِبُوه، أما من بعدهم من المسلمين فلا سبيل لهم لطاعته ﷺ واتباعه إلا من جهة الإخبار عنه ونقل هديه وبيانه؛ فعلم الصحابة أنه واجبٌ عليهم حفظُ بيانه، وكذا صيانتُه ثم تبليغه لمن بعدهم = مما يُعدّ دافعا قويّا ومحفزا كافيا لهم لحفظ السنة وعدم التهاون في شأنها.

لهذا عُنوا رضي الله عنهم بسنة النبي ﷺ عناية كبيرة جدا؛ فكانوا يهتمون بكل ما يقوله، أو يفعله، أو يُقِرُّه سكوتا، أو تبسّما... بل عُنوا

(١) محمد بن إدريس الشافعي، "اختلاف الحديث". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ)، ص ١٢.

بحياته كلّها، سرّها وعلانيتها، سفرها وترحالها، حلّها وظعنها، وحتى إنهم عُنوا بصِفاته وحركاته، بشُربه ولباسه ونومه... فاجتهدوا ﷺ في حفظ ذلك كلّه في حياته، وبعد مماته ﷺ، ثم راحوا يُعلّمونها مَنْ بعدهم من التابعين بحيطة وتثبّت.

والسؤال الذي يُلح على الباحث: ما هي دواعي – أو عوامل ودوافع – هذا الاهتمام وأسبابه؟ أو: لماذا كل هذا الاهتمام الذي لم تحظ به أيّ شخصية عبر تاريخ الإنسانية جمعاء لا قبله ولا بعده ﷺ؟ في وقت يَدّعي فيه خصوم السنة من العقلانيين[1] أن الصحابة لم يُعنوا بحفظها والمحافظة عليها!!

إن الباحث المتأمل في سير الصحابة الكرام، وكيف تعاملوا مع سنة المصطفى ﷺ عملا، وتعلّما، وتعليما، يمكنه استخلاص أهم الدواعي التي مكنتهم من حفظ السنة النبوية على التمام، وصيانتها من أيّ دخيل، وهذا بيانها:

١/ امتثالهم أمرَ النبي ﷺ بالحفظ والتبليغ:

فقد سمعوا منه ﷺ قوله: "نَضّرَ اللهُ امرءاً سمع منّا حديثا فحفظه

(١) ينظر مثلا: يحيى محمد، "مشكلة الحديث". (دون معلومات طبع)، ص٥، ١١، ١٤، ١٥؛ جمال البنا، "جناية قبيلة حدثنا". (القاهرة: دار الفكر الإسلامي)، ص٢٠؛ محمود بن محمد مزروعة، "شبهات القرآنيين حول السنة النبوية". (دون معلومات طبع)، ص ٤٧٠.

وبلّغه غيْرَه،..."[1]، وقوله: "بلّغوا عنّي"[2]، ونحوه أيضا في حديث وفد عبد القيس حيث قال لهم: "اِحْفَظُوه، وأَخْبِرُوا به مَنْ وَراءَكُم"[3]، وأيضا في حجّة الوداع، خطب في الناس خُطبَه الشّهيرة، وحثّهم على التبليغ عنه – عليه الصلاة والسلام–، فقال: "ألا لِيُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ"[4].

وقد استفاض عنهم – ﷺ – امتثال أوامره ﷺ وطاعته في كل ما يأمرُهم به، حتى كأنما التشريع أمامهم واجبات محتمات كلّه، فلا يتصور عاقلٌ منصف أنهم تهاونوا في هذا الأمر، أو قصّروا فيه ولم يلتفتوا إليه.

تنبيه حول حديث النهي:

ثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لا تكتُبوا عنّي، ومن كتب عني غيرَ القرآن فليَمْحُهُ، وحدِّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذبَ عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: قول النبي ﷺ: رُبَّ مُبَلَّغ أوعى من سامع"، ١: ٢٠٨؛ ومسلمٌ، "المسند الصحيح"، في "كتاب القسامة/ باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال"، ١١: ١٦٧– ١٧٢؛ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

من النار"[١]، وقد تشبث جلّ العصرانيين تبعا للمستشرقين بهذا الحديث في دعواهم أن النهي عن كتابة الحديث النبوي دليلٌ على أنه ليس من الدين العام المحكم، وأن الصحابة لم يحفظوها![٢].

مع أن حديث أبي سعيد فيه الأمرُ بالتحديث: "وحدِّثوا عنّي"، مما يدل على أن النهي هو عن خصوص الكتابة – لا عن حفظ حديثه وتبليغه –، ولهذا قال الإمام ابن حبان البُستي عقب روايته الحديث في صحيحه: "زَجْرُهُ ﷺ عن الكِتْبة عنه سوى القرآن، أراد به الحثّ على حفظ السُّنن دون الاتّكال على كِتْبتها وترك حفظها والتفقّه فيها. والدّليل على صحّة هذا إباحتُه ﷺ لأبي شاه كَتْبَ الخُطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ، وإذنُه ﷺ لعبد الله بن عمرو بالكِتْبَة"[٣]، وهذا من الاعتدال في فقه النصوص وفهم معانيها ومراميها دون ضرب بعضها ببعض.

وقد أجاب علماء الحديث خاصة عن هذا الإشكال المدّعى في

(١) مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الزهد والرقائق/ باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم" ١٨: ١٢٩؛ ورواه أيضا: ابن حبان، "الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها"، ص١٣١.

(٢) ينظر مثلا: جمال البنا، "جناية قبيلة حدثنا"، ص٧، ٨...

(٣) ابن حبان، "الصحيح"، ص١٣١.

حديث النهي بعدة أجوبة، أراها علمية وموضوعية، وهذه خلاصتها[1]:

– أن النهي عن كتابة الحديث كان لعلّة مؤقتة وهي خشية الالتباس بالقرآن؛ حيث إن الأمة أُمّية وأكثرهم حديثو عهد بالإسلام، والكَتَبَةُ فيها قليلون، والواجب أن تتوافر الهِمَمُ على القرآن وحده حتى لا يختلط معه غيرُه، ولا ينشغل الناس عنه بالأحاديث النبوية، والقرآن يجب المحافظة عليه بلفظه خلافا للحديث، كما أن الأمة أمام دين جديد وتشريع متميّز فينبغي تمييز مصادره بدقة وعناية، ... ولو أُذن للصحابة عموما في الكتابة لرُبّما وقع الاختلاط واللبس مع القرآن. فكان من الحيْطَة والحكمة نهيُهم عن ذلك ليمتاز القرآن بالكتابة عمّا سواه من السنن، ولا يُضاهى به غيرُه، مع حضّهم على الحفظ والتحديث عنه ﷺ[2].

(١) ينظر للمزيد: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". (ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ٣: ٨٠، ٨١؛ محمد بن أبي بكر ابن القيم، "تهذيب السنن"، تحقيق إسماعيل بن غازي مرحبا، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠٧م)، ص١٧٨٠ – موسوعة بيان الإسلام (دون معلومات طبع)، ص١٥– ٢٩.

(٢) ينظر: كلام جيد في هذا المعنى عند: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تقييد العلم". تحقيق سعد عبد الغفار علي، (ط١، القاهرة: دار الاستقامة، ٢٠٠٨م)، ص٦١.

– أيضا فإن الكتابة ثابتةٌ في العهد النبوي في وقائع مشهورة، نحو؛ الرسائل إلى الملوك، ووثيقة المدينة، ووثيقة صلح الحديبية، وكتاب عبد الله بن عمرو،... وفي الصحابة عِدّةٌ يُتقنون الكتابة، أجاز لهم النبي ﷺ الكتابة استثناء، ومع حضّه لهم بحفظ السنة وتبليغها؛ توافر للحديث النبوي الحفظُ في الصدور، والحفظ في السطور.

فرغم تأخر تدوين السنة النبوية، إلا أن محافظة الصحابة عليها لم تكن رهينة الكتابة فقط، وهذا القرآن الكريم استطاعوا المحافظة عليه بحروفه ورسمه ونقطه ودقائقه، على مدى قرون طويلة، دون اعتماد على الكتابة والتدوين، بل العمدة في ذلك الحفظُ والمشافهة.

٢/ عِلْمُهم أنها من الدين، وأنها شارحة لكتاب الله تعالى:

وأن طاعة الله تعالى في طاعة رسوله عليه الصلاة والسلام، وأن فرضَ الله عليهم طاعة نبيّهم ﷺ واتباعه في بيانه، وهم قد عايَنوه وشاهدوه وصَحِبُوه، أما من بعدهم من المسلمين فلا سبيل لهم لطاعته ﷺ واتباعه إلا من جهة الإخبار عنه ونقل هديه وبيانه؛ ففهم الصحابة أنه واجبٌ عليهم حفظُ بيانه، وكذا صيانته ثم تبليغه.

فقد فَقِهَ الصّحابةُ أن السنة النبوية مبيّنة لكتاب الله، شارحة له، وهو أحوج إليها منها إليه، روى الحافظ ابن عبد البر عن أبي نضرة عن "عمران بن حصين: أن رجلا أتاه فسأله عن شيء، فحدّثه، فقال الرجل: حدِّثوا عن كتاب الله عز وجل، ولا تحدثوا عن غيره، فقال:

إنك امرؤٌ أحمق... أتجد في كتاب الله صلاة الظهر أربعا ولا يجهر فيها، وعدد الصلوات، وعدد الزكاة، ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسّرا في كتاب الله؟ كتاب الله أحكمَ ذلك، والسنة تفسِّرُ ذلك"(١)، وكان الخلفاء الراشدون تأتيهم المسألة فيَتَطَلَّبُونها في كتاب الله تعالى، فإن لم يجدوا طلبوها في سنته ﷺ، قال ميمون بن مهران: "كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه أمرٌ؛ نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يَقضي به قضى بينهم، وإن علمه من سنة رسول الله ﷺ قضى به، وإن لم يعلم، خرج فسأل المسلمين عن السّنة..."(٢)، وفي حديث معاذ بن جبل المشهور أن: "رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاءٌ؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبِسُنّة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رَأْيِي ولا

(١) سبق تخريجه.

(٢) **أثر صحيح**، رواه: الدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: الفتيا وما فيه من الشدة" ص٣٥؛ والبيهقي، "السنن الكبرى"، في "كتاب آداب القضاء/ باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحدا من أهل دهره ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان"، ١٠: ١١٤، ١١٥؛ وذكره: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". (ط١، الرياض: دار السلام، ١٩٩٧م)، ١٣: ٤١٨، وصحّحه.

آلو، فضربَ رسول الله ﷺ صدْرَه وقال: الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسول الله لما يُرضي رسولَ الله"[١].

وكانوا يرحلون في الحديث الواحد مسيرة شهر ليسمعوه أو يتثبتوا من سماعه ولفظه، مثاله أن جابر بن عبد الله رحل مسيرة شهر إلى

(١) **حديث مشهور**، رواه: أحمد، "المسند"، ٥: ٢٣٠، ٢٤٨؛ والدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: الفتيا وما فيه من الشدة"، ص ٣٦؛ وأبو داود، "السنن"، في "كتاب الأقضية/ باب: اجتهاد الرأي في القضاء"، ص٥٥٢؛ والترمذي، محمد بن عيسى، "الجامع المختصر من السنن". تحقيق أحمد شاكر، (بيروت: دار عمران)، ٣: ٦١٦. في "كتاب الأحكام/ باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي"، وقال: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل"؛ والبيهقي، "السنن الكبرى"، ١٠: ١١٤؛ والخطيب البغدادي، "الفقيه والمتفقه"، ص٣٩٧، ٤٧٠ – ٤٧٢؛ وغيرهم...

والحديث فيه إرسال وجهالة، ولهذا ضعّفه جماعةٌ من أهل العلم؛ كالبخاري، والترمذي، والدارقطني، والعقيلي، وابن الجوزي، وابن حزم، والألباني. ينظر: أحمد بن علي ابن حجر، "التلخيص الحبير"، (بيروت: دار المعرفة)، ٤: ١٨٢؛ ومحمد ناصر الدين الألباني، "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٢م)، ٢: ٢٧٣– ٢٨٦.

– بينما قَبِله بعضُهم من جهة معناه وعَمَلِ كثيرٍ من الفقهاء به. ينظر: الخطيب البغدادي، "الفقيه والمتفقه"، ٢: ٤٧٢.

عبد الله بن أُنيس في الشام في حديث واحد لم يبق أحدٌ يحفظه غير عبد الله بن أنيس[1]، كما رحل أبو أيوب الأنصاري من المدينة إلى عقبة بن عامر بِمِصْرَ لسماع حديث لم يبق أحدٌ سمعه غيرُهما، فلمّا سمعه ركب راحلتَه وانصرف قافِلاً إلى المدينة[2]. فهل يُعقل أن يتكبّد المرء عناء الرحلة والسفر الشاق، من أجل طلب حديث النبي ﷺ، وهو يعلم أنه ليس من الدين في شيء!!

وكانوا أيضا يتكاتبون به بينهم تعليما وتديّنا، كما في كتاب المغيرة إلى معاوية الذي يرويه وَرّادٌ كاتب المغيرة بن شعبة قال: "أن معاوية كتب إلى المغيرة : أن اكتُب إليّ بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، قال: فكتب إليه المغيرة: إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير... قال ورّاد: ثم وفدتُّ بعدُ إلى معاوية، فسمعته يأمرُ الناس

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، معلقا مجزوما به في "كتاب العلم/ باب: الخروج في طلب العلم"، ١: ٢٢٨؛ والقصّة رواها بطولها: ابن عبد البر، "جامع بيان العلم"، ١: ٣٢٨.

(٢) **أثر صحيح**، رواه: الحاكم النيسابوري، "معرفة علوم الحديث"، ص٧، ٨؛ والخطيب البغدادي، "الرحلة في طلب الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ص١١٨، ١٢٠؛ وابن عبد البر، "جامع بيان العلم"، ١: ٣٣٠.

بذلك القول"[١].

ونحوه أيضا كتاب أبي بكر لأنس في الصدقات؛ فقد روى" ثُمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدّثه: أن أبا بكر ﷺ، كتب له هذا الكتاب لما وجّهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فَرَضَ رسولُ الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر اللهُ بها رسولَه، فمن سُئِلَها من المسلمين على وجهها، فليُعطِها، ومن سُئل فوقها فلا يُعط؛... (الحديث بطوله)"[٢].

كما كان التابعون يسألون الصحابة عن أمور دينهم وأحكامه ومسائله، فيحدّثونهم بالسنة النبوية؛ وأن النبي ﷺ أمرَهم بكذا، ونهاهم عن كذا، وبيّن لهم كذا... والوقائع كثيرة جدا، ومستفيضة عنهم، وهي مبثوثة في دواوين الإسلام كلها في التفسير، والحديث، والفقه.

٣/ عِلْمُهم أنها الحَكَمُ بينهم في جلّ شؤون حياتهم:

فعباداتهم ومعاملاتهم، وقضاءهم وحُكمهم... إنما هو في الطريقة التي علّمهم إيّاها رسول الله ﷺ بقوله أو فعله أو إقراره.

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الأذان/ باب: الذكر بعد الصلاة"، ٢: ٤٢٠؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته"، ٥: ٩٠.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الزكاة/ باب: زكاة الغنم"، ٣: ٣٩٩.

ففي شأن بيعة أبي بكر بالخلافة وتخلّف علي رضي الله عنه عنها، ومطالبته بتَرِكَةِ النبيّ ﷺ، كان جوابُ الصديق: "وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ"،(١) وعن عائشة رضي الله عنها: "أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسألُه ميراثَها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفَدَك، وما بقي من خُمُسِ خيبر؟ فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: لا نُورَثُ، ما تركنا صدقة، إنّما يأكل آلُ محمد ﷺ في هذا المال. وإني والله لا أُغَيِّرُ شيئا من صدقةِ رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ، ولأعْمَلَنّ فيها بِما عَمِلَ به رسولُ الله ﷺ..."(٢).

وفي قصة جيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما حين كلّم رجالٌ من المهاجرين والأنصار أبا بكر: "وقالوا: أَمْسِكْ أسامةَ وبَعْثَه، فإنا نخشى أن تَميل علينا العرب إذا سمعوا بوفاة رسول الله ﷺ، فقال: أنا أحبس جيشا بعثهم رسول الله ﷺ! لقد اجترأتُ على أمر عظيم، ... اِمْضِ يا أسامة في جيشك للوجه الذي أُمِرْتَ به، ثم اغزُ حيث أمركَ رسولُ الله ﷺ..."(٣).

(١) القصة بطولها، رواها: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب فرض الخمس/ باب: فرض الخمس"، ٦: ٢٣٦؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الجهاد والسير/ باب: حكم الفيء"، ١٢: ٧٦- ٨١.

(٢) القصة نفسها في الحديث السابق.

(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء" جزء "سير الخلفاء الراشدين"، ص ٣٣.

– أما الخليفة عمر بن الخطاب فالقصص عنه كثيرة في هذا الباب؛ منها قصة الوباء الذي وقع بالشام، حيث استشار المهاجرين والأنصار في الأمر حتى "جاء عبد الرحمن بن عوف – وكان مُتَغَيّبا في بعض حاجته – فقال: إن عندي في هذا عِلْماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرضٍ فلا تَقْدِموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرُجوا فراراً منه.

قال: فحمد اللهَ عُمَرُ، ثم انصرفَ"(١).

ومنها حكمه بالجزية على المجوس فعن "جعفر بن محمد بن علي عن أبيه، أن: عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أَشْهدُ لسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: سُنُّوا بهم سُنّة أهل الكتاب"(٢).

وفي حكم الرجم أيضا، خطبةُ عمر الشهيرة بعد موسم الحج، وفيها: "إن الله بعث محمدا ﷺ بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الطب/ باب: ما يذكر في الطاعون"، ١٠: ٢٢٠؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب السلام/ باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها"، ١٤: ٢٠٨– ٢١٢، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) **حديث حسن**، رواه: مالك، "الموطأ"، في "كتاب الزكاة/ باب: جزية أهل الكتاب والمجوس"، ص٢٣٤.

أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، ورجمَ رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيَضِلُّوا بتَرْكِ فريضة أنزلها الله... (الخطبة بطولها)"[1].

– ووفق المسلك نفسه سار الخليفةُ الرّاشد عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ فقد روى مالك أن الفُرَيْعَةَ بنت مالك بن سنان وهي أختُ أبي سعيد الخدري، توفي عنها زوجها، "قالت فسألتُ رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خدرة، فإن زوجي لم يَتْرُكْني في مسكن يَملكُه، ولا نفقةً،... فقال: امْكُثي في بيتك حتى يَبلغَ الكتابُ أجلَه، قالت: فاعتددت فيه أربعةَ أشهر وعشرا.

قالت فلما كان عثمانُ بن عفان أرسل إليَّ، فسألني عن ذلك، فأخبرتُه فاتَّبعه وقَضَى به"[2].

– وفي خلافة علي بن أبي طالب ﷺ أُتي بزنادقةٍ فأَحْرَقَهم، فبلغ

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الحدود/ باب: الاعتراف بالزنا"، ١٢: ١٦٧، و"باب: رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت"، ١٢: ١٧٦.

(٢) رواه: مالك، "الموطأ"، في "كتاب الطلاق/ باب: مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل"، ص٤٥٦؛ وابن حبان، "الصحيح"، ص١١٦٥، ١١٦٦؛ وصحّحه الشيخ الألباني، الألباني، "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل". (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩م)، ٧: ٢٠٦.

ذلك ابنَ عباس رضي الله عنهما فقال: "لو كنتُ أنا لم أُحَرِّقهم لنهي رسول الله ﷺ: لا تُعَذِّبوا بعذاب الله، ولقَتَلْتُهم لقول رسول الله ﷺ: من بدّل دينَه فاقْتُلوه"(١).

والخلاصة: أن حال الصحابة بعد نبيهم ﷺ هو اتباعه في جميع سننه، في شؤون حياتهم كلها إلا إن لم يجدوا، يقول الْمُسيّب بن رافع رحمه الله: "كانوا إذا نزلت بهم قضيةٌ ليس فيها من رسول الله ﷺ أثرٌ؛ اجتمعوا لها وأجمعوا، فالحقُّ فيما رأوا، فالحق فيما رأوا"،(٢) فهذا تلخيص لموقف الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب؛ التّحاكم للسنة النبوية في جميع الأمور عقيدة وشريعة، عبادات ومعاملات. وهذا أدعى لحفظها والمحافظة عليها.

٤/ شَخصيّةُ النبي ﷺ:

النبي محمد بن عبد الله ﷺ، أعظم شخصية عرفتها البشرية؛ في شريعته، وأخلاقه، وشمائله وسيرته، وتعاليم دينه، وسُموّها وعالميَّتِها، حتى خضع لذلك الأعداء والخصوم، فكيف بالأتباع والمحبّين!. ولهذا امتن الله تعالى على عباده ببعثته ﷺ، فقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم"، ١٢: ٣٣٥.

(٢) **أثر جيّد**، رواه: الدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: التورّع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة"، ص٣٠.

بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

فقبل البعثة لُقِّبَ الأمين، واتّفقت كلمة زعماء قريش على الاحتكام إليه في وضع الحجَر الأسود،[١] وعند بعثته قالت له زوجُه خديجةُ رضي الله عنها: "كلا والله لا يُخزيك الله أبدا، إنك لتصِلُ الرّحم، وتحمل الكَلَّ، وتَكسِب المعدوم، وتَقْرِي الضّيْف، وتُعين على نوائب الحق"[٢]، وفي خصومته مع قريش زمن الحديبية قال مُوفَدُ قريش عروةُ بن مسعود الثقفي: "أيْ قوم، والله لقد وفدتُّ على الملوك، ووفدت على قيصر، وكسرى، والنجاشي، والله إنْ رأيتُ ملكاً قطّ يعظمُه أصحابُه ما يعظمُ أصحابُ محمد ﷺ محمدّاً، والله إن تنخّم نُخامةً إلا وقعت في كفّ رجل منهم، فدَلَك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمْرَه، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلّم خَفَضُوا أصواتهم عنده، وما يُحِدُّون إليه النظر تعظيما له، وإنه قد

(١) القصة مشهورة في السير، ينظر: أحمد بن الحسين البيهقي، "دلائل النبوة"، (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م)، ١: ٣٢٩- ٣٣٣.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب بدء الوحي/ باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، ١: ٢٩؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، ٢: ٢٠٠، ٢٠١.

عَرَضَ عليكم خُطّة رُشدٍ فاقبَلُوها..." [(١)].

وفي قصّة أبي سفيان مع هرقل ملك الروم، قال هرقل: "فإن كان ما تقول حقّاً، فسيملك مَوْضِعَ قدميَّ هاتين، وقد كنتُ أعلم أنه خارجٌ، لم أكن أظن أنه منكم، فلو أني أعلمُ أني أَخْلُصُ إليه لتَجَشَّمْتُ لقاءَه، ولو كنت عنده لغَسَّلْتُ عن قَدَمِه"، ثم علّق أبو سفيان مخاطبا أصحابه: "لقد أَمِرَ أَمْرُ ابنِ أبي كَبْشَة، إنه يخافه ملكُ بني الأصفر. فما زِلْتُ موقناً أنه سَيَظْهَر حتى أدخَلَ الله عليّ الإسلام"[(٢)]، وبعد وفاته قال خادمُه وصاحبه أنس بن مالك: "لما كان اليومُ الذي دخل رسول الله ﷺ فيه المدينةَ، أضاءَ منها كلُّ شيء، فلما كان اليوم الذي ماتَ فيه أظلمَ منها كلّ شيء"[(٣)].

فالعقل، والمنطق السليم، والواقع، كلّها تشهد على أن أي شخصية عظيمة ومتميزة يحرص الأتباعُ والْمُحِبُّون على تتبع أقوالها وخُطبها، وأعمالها وسيرتها بالتفصيل، اقتداء وتقليدا، عناية وحفظا،

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الشروط/ باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط"، ٥: ٤٠٣.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب باب بدء الوحي/ باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، ١: ٤٣.

(٣) **حديث صحيح**، رواه: الدارمي، "المسند"، في "مقدمة السنن/ باب: في وفاة النبي ﷺ"، ص٢٩.

رواية وتبليغا[1]. وهذا الذي كان من الصحابة رضي الله عنهم، فلم يُسجّل عنهم التاريخُ إلا الحب والاتباع، والتنافس في خدمة نبيّهم ﷺ، وهذا من أكبر الدواعي للمحافظة على إرْثِه وسُنّته، وعدم نسيانها أو التّهاون في صيانتها.

٥/ حال الصحابة مع النبي ﷺ:

حال الصحابة مع رسول الله ﷺ من حُبّ وتعلّق، واتباع واقتداء، ونُصرة وجهاد، مما تواترت به الأخبار، حتى آثَروه على أنفسهم، وأموالهم وأهليهم، وفَدَوْهُ بكل ما يملكون أو يستطيعون، وقد زَكّاهم الله تعالى في كتابه العزيز في عديد الآيات المحكمات، ولم يَنَلْ مكانتَهم في الدين والاستقامة والاتّباع أصحابُ نبيّ قبلهم، وقد مرّ معنا قولُ عروة بن مسعود الثقفي – وهو على شِرْكه وعداوته للمسلمين –: "والله إنْ رأيتُ ملكاً قطّ يعظمُه أصحابُه ما يعظمُ أصحابُ محمدٍ ﷺ محمدّاً". كما أنهم بلغوا الغايةَ في الأدب مع النبي ﷺ، وحسن السمع والطاعة، وكمال الاحترام والتعلّم، مع الهدوء في مجالسه ﷺ، روى

(١) وهذا شيء معروف بداهة وعقلا وواقعا، فكل شخص منا عايش رجلا عظيما أو مهما في حياته (مثل أبيه، أو أمّه، أو جدّه، أو شيخه...) يمكنه بعد عشرات السنين أن يُحدّثَ عنه بمئات الأحاديث دون أن يُخِلّ بشيء من التفاصيل. وكذا من عايش حدثا مهما كالحرب العالمية مثلا، ... يُمكنه اليوم أن يحدّثنا عن وقائعها بالتفصيل المملّ. فكيف بنبيّ الإسلام ﷺ!!

أسامةُ بن شريك قال: "أتيتُ النبي ﷺ، وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير"(١).

وتظافرت الأخبار في حرصهم على تعلّم سُنّته وحفظها وتبليغها، فمن ذلك ما رواه عبد الله بن عباس عن عمر بن الخطاب أنه قال: "إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار في بني أُمّية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكُنّا نتناوب النزولَ على النبي ﷺ، فيَنْزِلُ يوما وأنزل يوما، فإذا نزلتُ جِئْتُه من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره، وإذا نَزَلَ فعلَ مثله...(القصة)"(٢)، فهذا يُبيّن أنهم ارتقوا مرتبةَ أحسن التلاميذ والأصحاب، مما يجعل الباحث يجزم يقينا أنهم ما كانوا ليَنْسَوْا أو يُفرّطوا في شيء مما رأوه أو سمعوه أو تعلّموه من مُعلّمهم وقُدوتِهم ﷺ.

(١) **أثر صحيح**، رواه: أحمد، "المسند"، ٣٠: ٣٩٤؛ والبخاري، "الأدب المفرد". تحقيق علي عبد الباسط مزيد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٣م)، ص١٤٠؛ وأبو داود، "السنن"، في "كتاب الطب/ باب: في الرجل يتداوى"، ص٥٨٩؛ وأحمد بن شعيب النسائي، "السنن الكبرى". تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، في "كتاب العلم/ كيف الجلوس عند العالم"، ٥: ٣٧٧، وفي "كتاب الطب/ الأمر بالدواء"، ٧: ٧٨؛ وابن حبان، "الصحيح"، ص١٦١٣.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: التناوب في العلم"، ١: ٢٤٤.

– هذا، إضافة لما استفاض من عدالتهم الدينية، واستقامتهم وصدقهم، وابتعادهم عن مساوئ الأخلاق ورذائل الصفات وبخاصة الكذب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "وأصحاب النبي ﷺ ولله الحمد، من أصدق الناس حديثاً عنه، لا يُعرف فيهم من تعمّد عليه كذبا، مع أنه كان يقعُ من أحدهم الهناتُ ما يقع، ولهم ذنوب وليسوا معصومين، ومع هذا فقد جرّب أصحابُ النقد والامتحان أحاديثَهم، واعتبروها بما تُعتبر به الأحاديثُ، فلم يوجد عن أحدٍ منهم تَعَمُّدُ كِذْبَةٍ"[1]، ويُسطّر لنا الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي – رحمه الله – كلمة عقلانية واقعية فيهم، فيقول: "لو لم يَرِد من الله ورسوله فيهم شيءٌ مما ذُكِر، لأوجب الحالُ التي كانوا عليها – من الهجرة، وترك الأهل والمال والولد، والجهاد ونُصرة الإسلام، وبذل المهَجِ وقتل الآباء والأبناء في سبيل الله – القطعَ بتعديلهم، واعتقادَ نزاهَتِهم وأمانتهم، وأنهم كانوا أفضلَ من كل من جاء بعدهم".[2]

ومعلومٌ أن عدالةَ رواة الأخبار واستقامتَهم وأمنَ كذبهم من الأصول الرئيسة في المحافظة على أيّ كتاب، – لأن الكتابة والتدوين

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "منهاج السنة النبوية". تحقيق محمد رشاد سالم، (ط١، ١٩٨٦م)، ٢: ٤٥٦، ٤٥٧؛ وينظر أيضا: المعلمي، "الأنوار الكاشفة"، ص٢٧٣، ٢٨٦.

(٢) أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، " الكفاية في علم الرواية". ص٩٦.

وحدها لا تكفي، ولا أدلّ على ذلك مما فعله اليهود والنصارى؛ فقد كانوا يكتبون، ورُغم ذلك حرّفوا كتبَهم وأضاعوها وبدّلوها –، وقد اعتمد نقّادُ الحديث قاعدة عدالة الرواة أصلاً في منهجهم النقدي، وهي التي تجعل الناقد للأخبار يطمئنُ إلى صحّة رواية المخبِر وسلامةِ نقله من الزيادة أو النقصان. ومعتمد النقاد في ذلك كتاب الله تعالى الذي بيّن أن أساس قبول الخبر والشهادة هو عدالة المخبِر بها؛ قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق:٢)، ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ (البقرة:٢٨٢)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ (الحجرات:٦). فإذا كان الصحابةُ على تلك المرتبة العليا من العدالة الدينية، والاستقامة والصدق، وتعظيم حرمة الكذب قبل الإسلام – أيّام الجاهلية ومخاصمة النبي ﷺ[١] –، فكيف بعدما هداهم الله تعالى لهذا الدين[٢]، وما سمعوه منه من مكانة الصدق، وحُرمة الكذب، ووعيد

(١) كقول أبي سفيان: "فوالله لولا الحياء من أن يَأْثِروا عليّ كذباً، لكذبت عليه"، (قصته مع هرقل في الصحيحين) قالها في حقّ النبي ﷺ، وهو يومَها على شِرْكه وعداوته للمسلمين.

(٢) كقول ابن شهاب للخليفة هشام بن عبد الملك عندما سأله: "مَنِ الذي تَوَلّى كِبْرَه منهم؟ فقال ابنُ شهاب: هو عبد الله بن أبيّ. قال: كذبتَ، هو عليّ. فقال: أنا أكذبُ لا أبا لك! فوالله لو نادى مُنادٍ من السّماء: إن الله أحَلّ الكذبَ، ما كذبتُ، حدثني سعيد، وعروة، وعبيد، وعلقمة بن

صاحبه وبخاصة الكذب على النبي ﷺ!! فهذه دوافع غاية في الأهمية تؤكد حفظ الصحابة السنة النبوية، وحسن محافظتهم عليها[1].

٦/ طبيعة الإنسان العربيّ:

وما امتاز به من حفظ، وشهامة، وأخلاق كريمة كالصّدق وعدم الكذب، واعتماد الحفظ، وحبّ اللغة والبيان... فقد كان العربي في الجاهلية ذا ذاكرة قويّة، يُعنى بأسواق الأدب، ويحفظ الواحد منهم القصيدة من عشرات الأبيات بسماعه الأوّل لها[2]، فيحفظون الأشعار، والأنساب، والمفاخر، وأخبار الناس في براعة فائقة. وقد أَهَّلَهم ذلك لحفظ الحديث النبوي الذي هو أهمّ وأجلّ، وأسهل عبارة، وأفصح بيانا.

وقاص، عن عائشة: أن الذي تولى كبره عبدُ الله بن أبيّ، ... فقال له هشام: اِرْحَل، فوالله ما كان ينبغي لنا أن نَحْمِل على مثلك". الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٩: ٤١٣.

(١) ينظر للمزيد في هذه الجزئية: عبد الرحمن المعلمي، "التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل". تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (القاهرة: دار الكتب السلفية)، ص ٢٠٩- ٢١١، ٢١٤.

(٢) مثاله أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة (وفيها نحو سبعين بيتا) في سَمْعَةٍ واحدة. ينظر: ابن عبد البر، "جامع بيان العلم"، ١: ٢٦٣.

وقد استمر الحال على ذلك في طبقات التابعين وأتباعهم، وأخبار الأئمة والرّواة في قوة الحفظ مستفيضة جدا، لا تخفى على باحث منصف. ولا شك أن الحفظ أسلمُ وأقوى في المحافظة على السنة النبوية من الكتابة، لما يصاحبُه عادةً من الفهم والعلم، ولهذا بقي هو عمدة الرواة لعدّة قرون.

٧/ خصائص الحديث النبوي:

فهو سهل اللغة، قصير العبارة، واضح البيان، وكثيرٌ من الأحاديث قصص وأحداث وقعت للصحابة، أو أمامَهم، أو لهم؛ يسهُل حفظها واستحضارها مهما تطاولت السِّنُون. وقد أوتي النبي ﷺ جوامعَ الكلم؛ فكان عليه الصلاة والسلام أفصحَ العرب، يُعَبِّرُ عن المعاني الكثيرة باللفظ القليل. كل هذا، كان له الأثرُ الكبير في حفظ السنة وإتقانها وعدم نسيانها، لأنها تجعل الأحاديث محبّبة إلى النفوس، وبخاصة الإنسان العربي المولع بالبلاغة والبيان. والنماذج على هذا كثيرة جدا، ومبثوثة في دواوين السنة، كقوله ﷺ: "الدين النصيحة"[(١)]، و"المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[(٢)]، و"إنما الإعمال

(١) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: الدين النصيحة"، ٢: ٣٧، من حديث تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، ١: ٧٤؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في

بالنيات"[١]، و"لا ضرر ولا ضرار"[٢]، و"بُني الإسلام على خمس"[٣]، و"إن الحلال بيّن وإن الحرام بين"[٤]، و"قُل آمنتُ بالله ثم استقم"[٥]،... وغيرها.

"كتاب الإيمان/ باب: تفاضل الإسلام"، ٢: ١٠، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب بدء الوحي/ باب: كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، ١: ١٢، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) **حديث حسن**، رواه: مالك، "الموطأ"، في "كتاب الأقضية/ باب: القضاء في المرفق"، ص٥٦٧؛ والدارقطني، "السنن"، ٣: ٧٧؛ والبيهقي، "السنن الكبرى"، ٦: ٦٩، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: دعاؤكم إيمانكم" ١: ٦٩؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: أركان الإسلام ودعائمه"، ١: ١٧٦، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: فضل من استبرأ لدينه"، ١: ١٦٧؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب المساقاة/ باب: أخذ الحلال وترك الشبهات"، ١١: ٢٧، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٥) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الإيمان/ باب: جامع أوصاف الإسلام"، ٢: ٨، ٩.

– وهذا يقودنا إلى الملحظ الآتي وهو:

سُمُوّ تعاليم السنة النبوية = فمما ساعد الصحابةَ على حفظ الأحاديث النبوية، أنهم وجدوا فيها أحسنَ نظامٍ لحياتهم الروحية، والعملية، وبخاصة في باب الأخلاق والمعاملات والآداب(١)، فالهدي النبوي يَسمو على كل رأيٍ أو تفكير أو تجربة بشرية، وهذا ما جعله يُخالط بشاشةَ قلوبهم، فأحبّوه، وتعلّقوا به، وتفانوا في التزامه والمحافظة عليه، ونقله إلى الأجيال بعدهم.

فرع = في طريقة تعليمه ﷺ(٢): كان نبي الإسلام ﷺ المثل الأعلى، والقدوة الحسنة في التربية والتعليم، والدعوة والإرشاد، لخّصها معاويةُ بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه بقوله: "ما رأيتُ مُعَلِّما قبله ولا بعده أحسنَ تعليماً منه؛ فوالله ما كَهَرَني، ولا ضَربني، ولا شَتَمني"(٣)، ما جعل أصحابه يتفاعلون مع توجيهاته، ويجتهدون في التزامها، وكذا حفظها وتعليمها؛ فقد كان ﷺ يتخوّل أصحابَه بالموعظة ولا يُكثر

(١) النماذج كثيرة جدا يطول البحث بذكرها، نحو: أحاديث الرّفق، وإفشاء السّلام، وحق الجار، وبِرّ الوالدين، وكفالة اليتيم، وحرمة الدماء والأموال والأعراض،...

(٢) ينظر للمزيد: "موسوعة بيان الإسلام"، ص ٣١، ٣٢.

(٣) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب: تحريم الكلام في الصلاة"، ٥: ٢٠.

عليهم = كما في حديث ابن مسعود قال: "كان النبي ﷺ يتخوّلُنا بالموعظة في الأيّام، كراهةَ السآمة علينا"(١).

وكان ﷺ إذا قال الكلمة كرّرها ثلاثا حتى تُفهم عنه = كما في حديث أنس عن النبي ﷺ: "أنه كان إذا تكلّم بكلمة أعادها ثلاثا، حتى تُفهم عنه"(٢).

وكان ﷺ إذا تكلّم تكلم بِتَرَوٍّ وتُؤَدَة = يَفصل كلامه ولا يُدخل بعضَه في بعض، ولا يَسْرُده سَرْداً، وهذا أدعى لفهم السامعين واستيعابهم له، يدلّ عليه حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: "كان كلامُ رسول الله ﷺ كلاماً فَصْلا، يفهمه كلُّ من سمعه"(٣)، وفي رواية قالت: "إن رسول الله ﷺ لم يكن يَسْرُدُ الحديثَ كسَرْدِكُم"(٤)، وفي

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم"، ١: ٢١٣؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب صفة القيامة والجنة والنار/ باب: الاقتصاد في الموعظة"، ١٧: ١٦٣.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه"، ١: ٢٤٨.

(٣) **حديث حسن**، رواه: أبو داود، "السنن"، في "كتاب الأدب/ باب: الهدي في الكلام"، ص٧٣٣.

(٤) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب المناقب/ باب: صفة النبي ﷺ"، ٦: ٦٩٣.

رواية: "إنما كان النبي ﷺ يحدّث حديثا، لو عَدَّهُ العادُّ لأحْصاهُ"(١).

وكان ﷺ لا يُحدّث أصحابَه إلا وهم في حالة إنصات وإقبالٍ عليه = كما روى جريرُ بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له في حجّة الوداع: "اِسْتَنْصِت الناسَ..."(٢).

كما كان ﷺ يُنَوّع في أساليب تعليمه؛ من السؤال، الذي يجعل السامع يتشوق إلى الجواب ويستحضر ذهنه، إلى ضرب الأمثال التي تُقرّب المعنى البعيد، والمعنوي بالمحسوس، وكل هذا حتى يُفهم عنه عليه الصلاة والسلام ويُعقَلَ كلامُه على الوجه الصحيح، ويرسخ في الأذهان، مثال ذلك حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقُها، وإنها مثل المسلم..."(٣).

وهكذا، فهو ﷺ النبيُّ المعلِّم الذي اجتمع فيه أرقى أساليب التربية والتعليم، وتلاميذُه من حوله اجتمع فيهم من الفطنة والذكاء، وقوّة الحفظ، وشدّة حبّهم له ﷺ واتباعهم لأمره = ما يجعل العملية

(١) عند: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الزهد والرقائق/ باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم"، ١٨: ١٢٩.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: الإنصات للعلماء"، ١: ٢٨٦.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم"، ١: ١٩٥.

التعليمة في أرقى صورها، أداء وتلقياً، فهل بعد هذا نظن إخفاقا وضياعا للمادة التعليمة!!

والخلاصة = أن جيل الصحابة رضي الله عنهم توفرت فيهم ولهم من الدواعي، واجتمع لهم من العوامل؛ الشرعية، والعقلية المنطقية، والواقعية، ما يؤكد لكل باحث منصف أنه يستحيل في حقّهم تضييع سنة نبيهم ﷺ أو نسيانها، أو إهمالها وعدم المحافظة عليها، أو الجرأة على الزيادة عليها!! وهو ما يدحض تلك الشبهات المتهافتة التي مفادها[1] أن عدم تدوين الصحابة السنة النبوية، أدّى إلى ضياعها، لأن الاعتماد في النقل والرواية على الذاكرة لا يكفي، لضعف هذه الأخيرة وتغيّرها.

فليس العجب إذن، أن يحفظ الصحابةُ السنة النبوية ويُحافظوا عليها – فذلك شيءٌ بَدَهيٌّ واقعي تاريخي –، بل العجب كل العجب أن نتصوّرَ حدوث العكس؛ بأن يُهملوها ويتهاونوا في شأنها!! لأن كل الدلائل والمؤشرات تؤكد لنا يقينا أنه يستحيل عليهم التفريط فيها ونسيانها وقلّة العناية بها.

وكيف يَعْجَزُ الصحابة – بما اتصفوا به من قوة الحفظ، وسلامة التّدين، وحبّ النبي ﷺ، وهم يحفظون كتاب الله تعالى (٦٢٣٢ آية) على ترتيب واحد، لم يضيّعوا منه حرفا واحدا – عن حفظ أحاديثه ﷺ

(١) ينظر لهذه الشبهة: "موسوعة بيان الإسلام"، ص٦٢.

وهي أسهل، ولا تستدعي محافظةً على اللفظ أو الترتيب!؟ ويقال إنها ضاعت، وأن ما دَوّنه أهلُ الحديث مكذوب موضوع! أَفيَنجَحُ الصّحابة في حفظ القرآن – مع صعوبته – نجاحا كاملا ممتازا، ويفشلون في حفظ السنة – وهي أسهل – فشلا ذريعا![1].

(١) ينظر: حاكم عبيسان المطيري، "تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين". (ط١، الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢م)، ص ١٤٦، ١٤٧.

المبحث الثالث: مظاهر حفظ الصحابة للسنة النبوية

بعد أن بيّنتُ في المبحث الثاني أهمّ الدواعي والعوامل؛ الشرعية، والعقلية، والواقعية التي توفرت لجيل الصحابة ومكّنتهم من حفظ السنة النبوية والمحافظة عليها، يأتي الكلام في هذا المبحث عن مظاهر (معالم) هذا الحفظ، أو الآليات التي سلكوها قصد تحقيق هذا المقصد المهم؟

المتأمّل في سير الصحابة، وفي تصرّفاتهم اتُّجاه ما رَأوه أو سمعوه من النبي ﷺ، يتبين له أنهم اجتهدوا في حفظه أو المحافظة عليه وصيانته من خلال مجموعة آليات، تنوعت بين؛ حفظ الصدر، والكتابة، والعمل بالسنة النبوية، مع صيانتها وحياطتها بسياجٍ من التّوقي والتثبت، وعدم الإكثار من التّحديث، إضافة إلى شيءٍ من النّقد والكلام في الرّواة = حتى لا ينفذ إليها أيّ دخيل، كما أنهم اجتهدوا في تبليغها للتابعين قولا وعملا ومكاتبة.

وهذا الآن بيانها بشيء من التفصيل:

أولاً: حفظ الصدر:

وهو عمدة العرب، ومن ثَمَّ الصحابة والتابعين في حفظ العلم والأخبار، وذلك شيء متواتر عنهم؛ اشتهروا به في شعرهم ونثرهم، وأخبارهم وأنسابهم. ولا بأس هنا بذكر بعض الوقائع الدّالة على عناية الصحابة بحفظ الحديث النبوي:

١/ حديث ابن مسعود في التشهد، يقول ﷺ: "عَلَّمَنِي رسولُ

الله ﷺ وكَفّي بين كفّيْه، التَّشهدَ، كما يُعلّمني السُّورة من القرآن: التحيات لله، والصلوات والطيبات،..."[(١)].

٢/ وفي حديث الشفاعة الطويل الذي يرويه أبو هريرة، أن الله يقول لآخر من يدخل الجنة: تمنى، حتى إن الله ليذكره، يقول كذا وكذا، حتى انقطعت به الأماني، قال الله: ذلك لك ومثله معه... قال أبو سعيد الخدري: "أَشهَدُ أني حَفِظْتُ من رسول الله ﷺ قولَه: ذلك لك وعشرة أمثاله..."[(٢)].

٣/ وعن عبد الله بن عمرو قال: "حَفِظْتُ من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أوّل الآيات خُروجاً، طلوع الشمس من مغربها..." [(٣)].

٤/ وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: "حفظتُ من

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الاستئذان/ باب: الأخذ باليد"، ١١: ٦٧؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الصلاة/ باب: التشهد في الصلاة"، ٤: ١١٨.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب التوحيد/ باب: قول الله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة"، ١٣: ٥١٤.

(٣) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الفتن وأشراط الساعة/ باب: ذكر الدّجال"، ١٨: ٧٧.

رسول الله ﷺ: دَعْ ما يُرِيبُك إلى ما لا يُرِيبك"[1].

٥/ وفي صحيح البخاري "كتاب العلم/ باب: حفظ العلم؛

عن أبي هريرة قال: إن الناس يقولون أكثرَ أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدّثتُ حديثا،... إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزمُ رسولَ الله ﷺ بشِبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون.

وعنه قال: قلتُ يا رسول الله، إني أسمعُ منك حديثا كثيرا أنساه؟ قال: أُبْسُط رداءَك، فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضُمَّهُ، فضمَمْتُه، فما نَسِيتُ شيئاً بعده"[2].

وغيرها من الأخبار المتواترة عن الصحابة في حفظ السنة النبوية، والعناية بها، مما يطول بذكره البحث، لكن حسبنا هذه النماذج، فهي تدل على المقصود كفاية.

ثانياً: حفظ السطور:

والمقصود هو الكتابة، ولم تكن واسعة الانتشار في ذلك الزمان،

(١) رواه: أحمد، "المسند"، ٣: ٢٤٩، ٢٥٢؛ والدارمي، "المسند"، ص٣٥٨؛ والترمذي، "الجامع المختصر من السنن"، ٤: ٦٦٨، وصحّحه؛ والنسائي، "السنن"، ص ٨٠٥؛ وابن حبان، "الصحيح"، ص٣٠٣.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، ١: ٢٨٢، ٢٨٤.

إلا أنه وُجد جماعةٌ من الصحابة كانوا يحسنون الكتابة، فاستعانوا بها في زَبْرِ شيءٍ مما سمعوه من النبي ﷺ، وكذا زبر بعض كتبه ورسائله ﷺ، فحفظوا هكذا ما تيّسر من الحديث النبوي. وهذه الكتابة هي التي شكلت النواة الأولى لكتابة السنة النبوية وتدوينها، حيث ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الوقت وازدياد الحاجة إليها، إلى أن صارت هي العمدة في حفظ العلم ونقله.

فمن نماذج الكتابة في عهد الصحابة:

١/ قصّة عبد الله بن عمرو بن العاص = الذي قال: "كنتُ أكتبُ كلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريشٌ، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بَشَرٌ يتكلّم في الغضب والرضا!؟ فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: اكْتُبْ، فوالذي نفسي بيده، ما خَرَجَ مِنّي إلا حَقٌّ"(١).

(١) **الحديث صحيح**؛ رواه: أحمد، "المسند"، ١١: ٥٧، ٤٠٦، ٥٢٣، ٥٩١، ٥٩٣؛ والدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: من رخص في كتابة العلم"، ص٧١؛ وأبو داود، "السنن"، في "كتاب العلم/ باب: في كتابة العلم"، ص٥٦١؛ والحاكم، "المستدرك"، ١: ١٠٥، ١٠٦؛ وينظر: الألباني، "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٥م)، ٤: ٤٥.

ويؤكده الحديث الذي يرويه البخاري من طريق: "همّام بن منبه عن أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"(١).

٢/ قصّة أبي شاه = والتي يرويها الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لما فتح الله على رسوله ﷺ مكةَ قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله حبسَ عن مكة الفيل، وسلّط عليها رسوله والمؤمنين، فإنها لا تحل لأحد كان قبلي، وإنها أُحِلّت لي ساعة من نهار، وإنها لا تحل لأحد بعدي، فلا يُنفَّر صيْدُها، ولا يختلى شوكُها، ولا تحلّ ساقِطَتُها إلا لمنشِدٍ، ومن قُتل له قتيلٌ فهو بخير النظرين... فقام أبو شَاهٍ – رجلٌ من أهل اليمن – فقال: اكتُبُوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: اكْتُبُوا لأبي شَاهٍ.

قلتُ للأوزاعي: ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ"(٢).

٣/ وثيقة المدينة = هي وثيقة كتبها النبي ﷺ بعد هجرته إلى المدينة، ضمَّنَها معاهدةً بين المسلمين وبين ساكني المدينة وبخاصة مع

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: كتابة العلم"، ١: ٢٧٣.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: كتابة العلم"، ١: ٢٧١.

اليهود...[١]، قال الإمام محمد بن إسحاق – صاحب المغازي –: "وكَتَبَ رسولُ الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار، وَادَعَ فيه يهود وعاهدَهم، وأقرَّهم على دينهم وأموالهم، وشَرَطَ لهم، واشترط عليهم:

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتابٌ من محمدٍ النبي ﷺ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحِقَ بهم، وجاهد معهم، إنَّهم أمة واحدةٌ من دون النَّاس... (إلى آخر الكتاب)"[٢].

٤/ كتابه إلى قيصر = فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعوه إلى الإسلام، وبعث بكتابه إليه مع دِحْيَةَ الكلبي... فقُرئ، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، سلامٌ على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أَسْلِم تَسْلَم،..."[٣].

(١) رواها: محمد بن عبد الملك بن هشام، "سيرة النبي ﷺ". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر)، ٢: ١١٩. وجُلّ نصوصها وردت في دواوين السنة الشهيرة، وهي قويّة بمجموع طُرُقِها، ولا شكّ في صحتها وثبوتها. ينظر للمزيد: أكرم ضياء العمري، "السيرة النبوية الصحيحة". (ط٧، السعودية: مكتبة العبيكان، ٢٠١٣م)، ١: ٢٧٥؛ إبراهيم العلي، "صحيح السيرة النبوية". (ط١، الأردن: دار النفائس، ١٩٩٥م)، ص٢٠٠، ٢٠١.

(٢) ينظر: ابن هشام، "سيرة النبي ﷺ"، ٢: ١١٩– ١٢٣.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، ١: ٤٣.

٥/ كتاب سليمان اليَشْكُري عن جابر = وهي صحيفةٌ فيها حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، كتبها عنه تلميذُه سليمان بن قيس اليشكري[١]، وعن كتاب سليمان هذا رواها جمعٌ من تلاميذ جابر مثل أبي الزبير، وأبي سفيان، والشعبي، وقتادة، قال أبو حاتم: "جالس سليمانُ اليشكري جابرا، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتُوفي وبقيت الصّحيفةُ عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا عن جابر، وأكثره من الصحيفة..." [٢].

وغيرها من النماذج[٣]، الدّالة على عناية جمعٍ من الصحابة بكتابة الحديث النبوي، والمحافظة عليه، ثم نقله للتابعين بعدهم، كل ذلك بعلمه وإذنه – عليه الصلاة والسلام –.

(١) هو: سليمان بن قيس اليشكري البصري، مات في فتنة ابن الزبير قبل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وثّقه أبو زرعة والنسائي وابن حجر. ينظر: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ١٣٦؛ يوسف جمال الدين المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م)، ١٢: ٥٥.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ١٣٦.

(٣) نحو حديث عبد الله بن عُكَيْم قال: "قُرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة..."، رواه أصحاب السنن.

ثالثاً: حفظ العمل:

والمقصود أن عمل الصحابة (عقيدة وشريعة) كان اقتداء بالسنة النبوية، في كل شؤون حياتهم، وهذا مستفيض عنهم؛ في عباداتهم، ومعاملاتهم، وقضائهم، وفُتياهم،... فقد كانوا حريصين جدا على متابعة النبي ﷺ في كل أمورهم، ثم نقلوها للتابعين من بعدهم. يدل على ذلك استفاضة الوقائع في احتكامهم للسنة النبوية في تديّنهم كلّه؛ عباداتٍ ومعاملات، وكذا كتابتِهم للناس ولعُمّالهم بذلك في مختلف الأمصار. فمن ذلك؛

١/ حديث "أنس بن سيرين قال: تلقينا أنس بن مالك حين قَدِم الشّامَ، فتلقيناه بعَيْن التّمر، فرأيتُه يصلّي على حمار وَوَجْهُه ذاك الجانب، – يعني عن يَسارِ القبلة –، فقلتُ له: رأيتُك تصلّي لغير القبلة!، فقال: لولا أنّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ يفعلُه، لم أفعلْهُ"(١).

٢/ حديث عبادة بن الصامت في الأصناف الربوية: فعن أبي قلابة قال: "كنتُ بالشّام في حلقة فيها مسلم بن يسار، فجاء أبو الأشعث، قال: قالوا: أبو الأشعث أبو الأشعث، فجلس، فقلتُ له: حدِّث أخانا حديثَ عبادة بن الصامت، قال: نعم.

غزونا غزاةً وعلى الناس معاوية رضي الله عنه فغنِمنا غنائم كثيرةً، فكان

(١) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت" ٥: ٢١٢.

فيما غَنِمنا آنيةٌ من فضة، فأمر معاويةُ رجلا أن يبيعها في أَعْطِيات الناس، فتسارع الناسُ في ذلك، فبلغ عبادةَ بن الصامت ﷺ، فقام فقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ: ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُرّ بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواءً بسواء، عينا بعين، فمن زاد أو اِزْدادَ فقد أرْبَى. فردّ الناسُ ما أخذوا،..."(١).

٣/ حديث علقمة بن قيس النخعي قال: "أُتِيَ عَبْدُ الله بن مسعودٍ رضي الله عنه فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا؟، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ، فَقَال: أَرَى لَهَا مِثْلَ صَدَاقِ نِسَائِهَا، وَلَهَا الميرَاثُ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ. فَشَهِدَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الأَشْجَعِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بِرْوَعَ بنتِ وَاشِقٍ بِمِثْلِ مَا قَضَى.

ففرح عبدُ الله بن مسعود فرحاً شديدا حين وافق قضاؤُه قضاءَ رسول الله ﷺ"(٢).

---

(١) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب المساقاة والمزارعة/ باب: الربا"، ١١: ١٢، ١٤.

(٢) رواه: الدارمي، "المسند"، في "كتاب النكاح/ باب: الرجل يتزوج المرأة فيموت قبل أن يَفْرِضَ لها" ص٣٠٧؛ وأبو داود، "السنن"، في "كتاب النكاح/ باب: فيمن تزوَّج ولم يُسَمِّ لها صداقًا حتَّى مات"، ص٣٢٤؛ والترمذيُّ، "الجامع المختصر من السنن"، في "كتاب النكاح/ بابُ: ما جاء

– فالنبي ﷺ عاش بدعوته ثلاثا وعشرين سنة؛ منها عشر سنوات بالمدينة، وهي دولته وقد كان فيها رسولا مشرّعا ومُبلّغا، وإماما وقائدا وقاضيا، يُصلّي بالناس ويَقضي بينهم ويتخاصمون إليه في جميع شؤونهم، فيُفتيهم ويبيّن لهم معاني كتاب الله تعالى وتشريعاته – وهم أشد حبا له واتباعا لشريعته وتعظيما لما جاءهم به وحرصا على فهمه ولزومه –.

ثم **دولة الخلافة** قامت على ذلك كلّه وانتشرت شرقا وغربا، وراح آلاف الصحابة يُعلّمون الناس هذا الدين وينشرون تعاليمه عقيدةً وعبادة ومعاملات وأخلاقا وآدابا. وفيهم الفقهاء والمحدثون الرواة والقضاة والقادة والسلاطين. وهكذا أيّام بني أمية إلى آخر عصر الصحابة، ساروا على منهاجهم في كل شيء. وهذا كلّه معلوم مستفيض لا يُنازع فيه إلا جاهلٌ أو مجنون.

فكيف تعجز دولة كهذه – وهي التي حفظت القرآن الكريم، حفظا دقيقا – عن حفظ بيانه وشرحه ويُضيّعونه بكل سهولة، وهم

في الرجل يتزوَّج المرأةَ فيموت عنها قبل أن يَفْرِض لها"، ٣: ٤٥٠، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"؛ والنسائيُّ، "السنن"، في "كتاب النكاح/ بابُ: إباحة التزوُّج بغير صَداقٍ"، ص٤٨٩. وصحّحه الشيخ الألبانيُّ، "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" ٦: ٣٥٧.

متفقون على أن القرآن أحوج ما يكون للحديث النبوي؟[1].

فاستمرار العمل وفق السنة النبوية من أقوى صور حفظها، لأنه يعكس تديّن المجتمع الأول، وقد كانوا أحرص الناس على اتباع نبيهم ﷺ ولزوم طريقته، والاستمرار على نهجه، وهو من العمل المستمر الذي ينبغي أن يُسَلِّم له العقلانيون ومن تأثّر بطروحاتهم.

رابعاً: حفظ الصِّيانة:

صيانة السنة النبوية من حسن السياسة والتدبير التي انتبه لها جمعٌ من كبار الصحابة وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون، بما لهم من واجب سياسة الرعية، وحفظ دينها؛ فرأيناهم يحرصون على مجموعة من المسالك العلمية، أهمّها:

التثبت[2] = والاحتياط لما يُروى عن النبي ﷺ خشية الغلط عليه أو التقوّل عليه بما لم يقله، فعن قَبيصة بن ذُؤيب قال: "جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من

(١) ينظر: حاكم عبيسان المطيري، "تاريخ تدوين السنة"، ص ١٤٦، ١٤٧.

(٢) وإذا كانت هذه منقبةٌ للصحابة ﷺ، فإن العصرانيين أرادوا قلب الحقائق كعادتهم، وزعموا أن هذا الفعل دالٌّ على أنهم فهموا أن السنة ليست من الدين، وليست شرعا كالقرآن، وأن القرآن يغني عنها.

ينظر: موسوعة بيان الإسلام ص ٤١، ٤٢، ٤٤؛ جمال البنا، "جناية قبيلة حدثنا"، ص٧، ٨، ٩.

شيء، وما أعلم لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدسَ. فقال: هل معك غيرُك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثلَ ما قال المغيرةُ، فأنفذَ لها أبو بكر السّدس...".[(١)]

ونحوه قصة عمر بن الخطاب مع أبي سعيد الخدري في الاستئذان، قال عمر: "سبحان الله إنما سمعت شيئا، فأحببتُ أن أَتَثَبَّتَ"، وعند مالك: "ولكن خشيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناسُ على رسول الله ﷺ"[(٢)]، فعمر بن الخطاب إنما فعل هذا سياسةً للناس حتى يحتاطوا ويَتَثَبَّتُوا فيما يروونه عن رسول الله ﷺ. مثاله أيضا ما رواه أسماءُ بن الحكم الفزاري "عن علي بن أبي طالب، قال: كنتُ إذا سمعتُ من

(١) **حديث صحيح**، رواه: مالك، "الموطأ"، في "كتاب الفرائض/ باب: ميراث الجدة"، ص٣٩٧؛ وأبو داود، "السنن"، في "كتاب الفرائض/ باب: في الجدة"، ص٤٤٩؛ والترمذي، "الجامع المختصر من السنن"، في "أبواب الفرائض عن رسول الله ﷺ/ باب: ما جاء في ميراث الجدة"، ٤: ٤٢٠؛ وابن حبان، "الصحيح"، في "كتاب الفرائض/ ذكر وصف ما تعطى الجدة من الميراث"، ص١٦٠٥.

ووجه تثبت أبي بكر: أن المواريث فُصّلت في القرآن، فلما جاء هذا الصحابيُّ بهذا الحكم الزائد عمّا في القرآن، دعت الحاجةُ للتأكّد من حفظه وضبطه.

(٢) سبق تخريجه.

رسول الله ﷺ حديثا، ينفعني الله بما شاء منه، وإذا حدّثني عنه غيرُه، استحلفته فإذا حلف صَدَّقْتُه،..."[1].

- ومن مظاهر تثبتهم أيضا؛ توقّفهم في قبول أخبار بعضهم بعضا حتى يتأكدوا من جهة ثانية، والنماذج على هذا كثيرة، منها: ما رواه نافعٌ قال: "حُدِّث ابنُ عمر أن أبا هريرة رضي الله عنهم يقول: مَنْ تَبِعَ جنازةً فله قيراط من الأجر، فقال: أكثرَ أبو هريرة علينا، فبعث إلى عائشة فسألها، فصَدَّقتْ يعني عائشةُ أبا هريرة، وقالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقوله، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: لقد فرطنا في قراريط كثيرة"[2].

عدم الإكثار من التحديث = خشية الوقوع في الخطأ أو الكذب على النبي ﷺ، وهم قد حفظوا عنه قوله: "كفَى بالْمَرْءِ كذباً أن يُحَدِّث بكل ما سَمِعَ"[3]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ:

(١) **أثر حسن**، رواه: أبو داود، "السنن"، في "باب تفريع أبواب الوتر/ باب: في الاستغفار"، ص٢٣٧؛ والترمذي، "الجامع المختصر من السنن"، في "أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب: ما جاء في الصلاة عند التوبة"، ٢: ٢٥٧، وحسّنه؛ وابن حبان، "الصحيح"، في "كتاب الرقائق/ باب: التوبة"، ص٢٨٠.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الجنائز/ باب: فضل اتباع الجنائز"، ٣: ٢٤٦.

(٣) رواه مسلم، "المسند الصحيح"، عن أبي هريرة رضي الله عنه، في "المقدمة/ باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع"، ١: ٧٣.

"اتّقُوا الحديث عَنّي إلا ما عَلِمْتُهم،..."[١]، وقال أنس ﷺ: "إنه لَيَمْنَعُني أن أُحَدِّثَكم حديثا كثيرا أن النبي ﷺ قال: من تعمّد عليّ كذبا، فليتبوأ مقعده من النار"،[٢] وعن "عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قلتُ للزبير: إني لا أسمعك تُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ كما يُحدّث فلانٌ وفلان؟ قال: أما إني لم أُفارِقْهُ، ولكن سمعته يقول: من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[٣]. فالذي منعَ الصحابةَ من كثرة

(١) حديث حسن، رواه: أحمد، "المسند"، ٤: ٤١٥، ٥: ١٢٢، ١٥٥؛ وعبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، "المصنف في الآثار". تحقيق سعد الحميد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٤م)، في "كتاب الأدب/ باب: في تعمد الكذب على النبي ﷺ وما جاء فيه"، ٨: ٥٤٣؛ والدارمي، "المسند"، في "المقدمة/ باب: اتقاء الحديث عن النبي ﷺ والتثبت فيه"، ص٤٤؛ والترمذي، "الجامع المختصر من السنن"، في "كتاب التفسير/ باب: ما جاء في الذي يفسِّر القرآن برأيه"، ٥: ١٩٩، وحسّنه؛ والنسائي، "السنن الكبرى"، في "كتاب فضائل القرآن/ باب: من قال في القرآن بغير علم"، ٧: ٢٣٥.

(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: إثم من كذب على النبي ﷺ"، ١: ٢٦٦؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "المقدمة/ باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ"، ١: ٦٦.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العلم/ باب: إثم من كذب على النبي ﷺ" ١: ٢٦٥.

التّحديث هو خشية التقوّل على النبي ﷺ أو الخطأ في ذلك – قال مالكٌ: اِعلم أنه ليس يَسْلَمُ رجلٌ حدّث بكل ما سمع"[(١)]، – لا ما يفهمُه بعضُ العصرانيين أن ذلك يدل على أنهم فهموا أن السّنة ليست شرعاً مثل القرآن[(٢)].

النقد والكلام في الرُّواة والمرويات = إضافة للتثبت وعدم الإكثار من التحديث، فقد سلك بعض الصحابة مسلك نقد الرواة ونخل مروياتهم، تمحيصا للسنة النبوية وتمييزا للثابت عنه عليه الصلاة والسلام من المشكوك فيه أو الدخيل عليها، ومن النماذج على ذلك:

ما رواه عروة بن الزبير قال: "كنتُ أنا وابن عمر مُسْتَنِدَيْن إلى حُجْرَةِ عائشة، وإنا لنسمع ضَرْبَهَا بالسِّواك تَسْتَنُّ، قال: فقلت: يا أبا عبد الرحمن اعتمرَ النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم، فقلت لعائشة: أَيْ أُمَّتاه ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟... فقالت: يَغْفِرُ الله لأبي عبد الرحمن، لَعَمْرِي، ما اعتمر في رجب، وما اعتمر من عُمْرةٍ إلا وإنه لَمَعَهُ، قال: وابن عمر يسمع، فما قال: لا، ولا نعم، سكت"[(٣)]، وعن

(١) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، ١: ٧٥.

(٢) ينظر للمزيد في هذا المعنى: عجاج الخطيب، "السنة قبل التدوين"، ص ٣٠٩، ٣١٠؛ وعبد العظيم المطعني، "أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٩م)، ص١٥.

(٣) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب العمرة/ باب: كم اعتمر النبي ﷺ؟"، ٣: ٧٥٦؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الحج/ باب: بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانهن"، ٨: ٢٣٦، ٢٣٧.

مجاهد قال: "جاء بُشيرٌ العَدَويّ إلى ابن عباس فجعل يُحَدِّث ويقول: قال رسولُ الله ﷺ، قال رسولُ الله ﷺ، فجعل ابنُ عباس لا يأذَنُ لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابنَ عباس!، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟، أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنّا كُنّا مَرّةً إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتَدرَتْهُ أبصارُنا، وأصغيْنا إليه، فلما ركب الناسُ الصّعْبَ والذَّلُولَ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(١).

ونحو هذا تخطئةُ عائشة عبدَ الله بن عمر رضي الله عنهما في روايته حديثَ عذاب الميت ببكاء أهله عليه، وكذا تخطئة أمّ المؤمنين ميمونة لابن عباس في روايته أن النبي ﷺ تزوّجها وهو مُحرِم، وغيرها. مما يدلّ على انتباه الصحابة رضي الله عنهم لما يُروى من الحديث النبوي، وحِرصهم على صيانته وتمحيصه من أيّ زيادة أو نقصان، وهو مسلك علمي مهمّ في حفظ السنة النبوية، أسَّسَ له جيلُ الصحابة، واستمر عليها عمل المحدّثين.

خامساً: حفظ التبليغ:

من مظاهر حفظ الصحابة السنة النبوية حرصهم على تبليغها وأدائها لمن بعدهم من التابعين قولا وعملا ومكاتبة، امتثالا لتوجيهه

(١) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، ١: ٨٠، ٨١.

ﷺ: "نَضّرَ اللهُ امرءاً سمع منّا حديثا فحفظه، وبلّغه غيْرَه"[1]. وقد تنوعت أساليبهم التعليمية في ذلك، والنماذج علمها متكاثرة، منها: التَّحْديث مباشرة = عن النبي ﷺ نشرا للعلم وتعليما للتابعين، كقول الحسن البصري: "حدّثنا جُنْدَبُ بن عبد الله في هذا المسجد، وما نسينا منذُ حدّثنا، وما نخشى أن يكونَ جندبُ كذبَ على رسول الله ﷺ، قال:..." [2]، وعن حُمران قال: "وضعتُ وَضوءاً لعثمان ذاتَ يومٍ للصلاة، فلما توضأ قال: إني أردت أن أُحدّثكم بحديث سمعتُه من رسول الله ﷺ، ثم قال: بدا لي أن لا أُحَدِّثْكُمُوهُ، فقال الحكم بن أبي العاص: يا أمير المؤمنين إن كان خيراً فنأخذ به، أو شرّاً فنَتَّقِيهِ، قال: فقال: فإني مُحدِّثُكُم به، توضأ رسول الله ﷺ..."[3].

ومنها **العمل بها** = في جميع شؤونهم عبادات ومعاملات، وعنهم أخذها التابعون؛ ففي الصحيح عن "ثابت البُناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إني لا آلُو أن أُصلي بكم ، كما رأيتُ النبيَّ ﷺ يُصَلّي بنا..."[4]، وفي الصحيح أيضا عن نافع عن "ابن عمر رضي

(١) سبق تخريجه.
(٢) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب أحاديث الأنبياء/ باب: ما ذكر عن بني إسرائيل"، ٦: ٦٠٦.
(٣) هذه رواية: أحمد، "المسند"، ١: ٥٢١؛ وأصل الحديث في الصحيحين.
(٤) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب الأذان/ باب: المكث بين السجدتين"، ٢: ٣٨٩؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الصلاة/ باب: اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام"، ٤: ١٨٩.

الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرّقا، أو يكون البيع خيارا. قال نافعٌ: وكان ابنُ عمر إذا اشترى شيئا يُعْجِبُه فارَقَ صاحبَه"(١).

ومنها **المكاتبة بها** = وبخاصة لعُمّالهم كي يعملوا بها ويحكموا بها بين الناس، مثاله: كتاب أبي بكر لأنس في الصدقات(٢)، ونحوه ما رواه عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: "كتبَ أبي، وكتبتُ له إلى عُبيد الله بن أبي بكرة، وهو قاضٍ بسِجِسْتان: أن لا تَحْكُمْ بين اثنين وأنت غضبان، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحكم أحدٌ بين اثنين وهو غضبان"(٣)، وكذا كتاب عمر بن الخطاب إلى عامله عُتبة بن فَرْقَد، فقد روى أبو عثمان قال: "كُنَّا مع عتبة بن فرقد فكتب إليه عمرُ بأشياء يحدّثه عن النبي ﷺ فكان فيما كتب إليه: أن رسول الله ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيءٌ..." (٤).

(١) رواه: البخاري، "الجامع الصحيح"، في "كتاب البيوع/ باب: كم يجوز الخيار"، ٤: ٤١٢؛ ومسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب البيوع/ باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين"، ١٠: ١٧٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه: مسلم، "المسند الصحيح"، في "كتاب الأقضية/ باب: كراهة قضاء القاضي وهو غضبان"، ١٢: ١٥.

(٤) **أثر حسن**، رواه: أحمد، "المسند"، ١: ٢٥٢.

وغيرها من النماذج التي استفاضت بها الأخبار.

فدواوين الإسلام، وكذا كتاباتُ المؤرّخين تشهدَ جميعُها أن جيلَ الصحابة نَقَلَ السنة النبوية بكلّ تفاصيلها لجيل التابعين بعدهم، ولم يكتموا منها شيئا، وهذا مظهر كبير من مظاهر حفظهم حديثَ نبيّهم ﷺ.

والخلاصة = هذه أهم الآليات التي سلكها الصحابة في حفظ السنة النبوية والمحافظة عليها وصيانتها؛ حفظ الصدر، والكتابة، والعمل بها، مع صيانتها وحياطتها بسياجٍ من التّوقي والتثبت، وعدم الإكثار من التّحديث، إضافة إلى بدايات من النقد والكلام في الرّواة حتى لا يَنْفُذَ إليها أيّ دخيل، وختموا على كل هذا بحِرْصهم الكبير على أدائها وتبليغها لمن بعدهم. وقد كانت تلك الآليات كافيةً وكفيلة بالمحافظة على الإرث النبوي، وعلى بيانه لهذا الدين قولا وعملا وتقريرا.

خاتمة

والذي نخلص إليه من خلال هذا البحث، أن جيل الصحابة بذلوا جهودا كبيرة جدا في سبيل حفظ السنة النبوية، والمحافظة عليها، ثم أدائها لمن بعدهم؛ فهم قد توافرت فيهم ولهم من الدواعي والعوامل؛ كامتثالهم أمر النبي ﷺ بالحفظ والتبليغ، وحبهم الشديد له ﷺ وتعلقهم به، وسهولة الحديث النبوي، مع حبهم البيان وقوة حافظتهم... ما يؤكد لكل باحث منصف أنه يستحيل في حقّهم إهمال السنة النبوية، أو إغفالها ونسيانها وعدم المحافظة عليها. فالتزموا ذلك كلّه – بما استفاض عنهم من أخبار وروايات – ضمن آليات، تنوعت بين؛ حفظ الصدر، والكتابة، والعمل بالسنة، مع حياطتها بسياجٍ من التّوقي والتثبت، والنّقد، ثم تبليغها للتابعين بعدهم قولا والتزاما وتعليما.

فكان من أبرز النتائج التي خلص إليها البحث؛ أنه يستحيل شرعا وواقعا على جيل الصحابة أن يُهمل حفظ السنة النبوية أو يُفرّط فيها، وذلك بالنظر لما توافر لهم وفيهم من الدلائل والمؤشرات الشرعية والتاريخية الواقعية.

ومن توصيات البحث:

– مواصلة البحث والتأكيد على الجانب الواقعي في حفظ الصحابة السنة النبوية، وذلك بإبراز مزيد من الدواعي والدوافع لهم على ذلك، تؤنس الموافق وتقيم الحجة على المخالف.

- مزيد البحث في الطرق والآليات التي سلكها الجيل الأول قصد حفظ السنة النبوية زيادة على الكتابة التي لم ينتشر استعمالها بعدُ في ذلك الزمان.

والحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

الأصبحي، مالك بن أنس. "الموطأ". تحقيق كلال حسن علي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٩).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع الصحيح". (ط١، الرياض: دار السلام، ١٩٩٧م).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "السنن الكبرى". (بيروت: دار الفكر).

الترمذي، محمد بن عيسى. "الجامع المختصر من السنن". تحقيق أحمد شاكر. (بيروت: دار عمران).

الجزائري، طاهر بن صالح. "توجيه النظر إلى أصول الأثر". (ط١، مصر: الخانجي، ١٩١٠م).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. (ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. "المسند". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م).

الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر. "الفقيه والمتفقه". تحقيق عادل يوسف العزازي. (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ).

الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر. "تقييد العلم". تحقيق سعد عبد الغفار علي. (ط١، القاهرة: دار الاستقامة، ٢٠٠٨م).

الخطيب، محمد عجاج. "السنة قبل التدوين". (ط٢، مصر: مكتبة وهبة، ١٩٨٨م).

الدارمي، عبد الله بن بهرام. "المسند/ السنن". (ط١، بيروت: ابن حزم، ١٤٢٣هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

السجستاني، شعيب بن سليمان. "السنن". (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٨م).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق عبد الكريم الخضير. (ط١، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ٢٠٠٥م).

الشافعي، محمد بن إدريس. "اختلاف الحديث". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ).

الشافعي، محمد بن إدريس. "الرسالة". تحقيق أحمد شاكر. (ط٢، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م).

الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح. "علوم الحديث". تحقيق محمد شاهين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م).

الشيباني، عمرو بن أبي عاصم. "كتاب السنة". تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. (ط٤، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٨م).

القرطبي، يوسف بن عبد البر. "جامع بيان العلم وفضله". تحقيق أبو الأشبال الزهيري. (ط٩، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ).

القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه. "السنن". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار الفكر).

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. "نزهة النظر بشرح نخبة الفكر". تحقيق علي حسن عبد الحميد. (ط٤، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٨م).

المطيري، حاكم عبيسان. "تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين". (ط١، الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢م).

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. "الأنوار الكاشفة بما في أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة". (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥).

النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرى". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م).

النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن". (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٨م).

النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم. "معرفة علوم الحديث". تحقيق السيّد معظم حسين. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "المسند الصحيح". (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م).

Bibliography

Al-Asbahi, Malik bun Anas. "al-muwatta". Investigated by: Kalal Hasan Ali. (1st edition, Beirut: Muassasat ar-Risalah, 1996).

Al-Asqalaani, Ahmad bun Ali bun Hajar. “nuzhat an-nazarr bi sharh nukhbat al-fikr”. Investigated by Ali Hasan Abdulhamid. (4th edition, Riyadh: dar ibn al-jawzi, 1998).

Al-Bayhaqi, Ahmad bun Al-Husain. “as-sunan al-kubra”. (Beirut: dar al-fikr).

Al-Bukhari, Muhammad bun Ismail. “al-jami' as-sahih”. (1st edition, Riyadh: dar al-salam, 1997).

Ad-Darimy, Abdullah bin Bahram. “al-musnad/ as-sunan”. (1st edition, Beirut: ibn hazm, 1423).

Az-Zhahabi, Muhammad bun Ahmad. "Siyarr A'laam An-Nubalaa". Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out. (11th edition. Beirut: Muassasat ar-Risalah, 1996).

Ibn Hanbal, Ahmad bun Hanbal. “al-musnad”. Investigated by Shu'aib Al-Arna'out. (1st edition. Beirut: Muassasat ar-Risalah, 1995).

Al-jazairi, tahir bin salih. “tawjih an-nazar ila osoul al-athar”. (1st edition, Egypt: al-khanji, 1910).

Al-Jawhari, Ismail bun Hamad. “as-sihaah taaj al-lugha wa sihaah al-arabiya”. Investigated by: Ahmad Abd Al-Ghafur Attar. (2nd edition, Beirut: dar al-ilm lilmalayin, 1979).

Al-Khatib, Ahmad bun Ali. “al-Faqih wa al-mutafaqqih”. Investigated by Adil Yousuf al-Azazi. (1st edition, Riyadh: dar ibn al-jawzy, 1417AH).

Al-Khatib, Ahmad bun Ali. “taqyeed al-ilm”. Investigated by: Sa'eed Abd Al-Ghaffar Ali. (1st edition, cairo: dar al-istiqama, 2008).

Al-Khatib, Muhammad Ajaaj. “as-sunnah qabla at-tadwin”. (2nd edition, Egypt: maktabah wahba, 1988).

Al-Ma'llami, Abdurahman bin Yahya. “al-anwaar al-kashifa bima fi adwaa alaa as-sunnah al-muhammadiya minn az-zalal wa at-tadlil wa al-mujaazafa“. (2nd edition, Beirut: al-maktab al-islami, 1985).

Al-Mutairi, Hakim Oubaisan. “tarikh tadwin as-sunnah wa shubuhat al-mustashriqeen”. (1st edition, Kuwait: majlis an-nashr al-ilmi, 2002).

An-Nasaei, Ahmad bin Shu'aib. “as-sunan al-kubra”. Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out. (1st edition. Beirut: Mu'assasatur-Risalah, 2001).

An-Nasaaei, Ahmad bin Shu'aib. “as-sunan”. (1st edition, Beirut: ibn hazm, 1998).

An-Naysabouri, Muhammad bun Abdillah al-Hakim. “ma'rifat oloum al-hadith”. Investigated by: as-Sayid Mu'zam Husain. (2nd edition, Beirut: dar al-kutub al-ilmiya, 1977).

An-Naysabouri, Muslim bun al-Hajaaj. “al-musnad as-sahih”. (Beirut: dar al-kitab al-arabi, 1987).

Al-Qizwini, Muhammad bun Yazid bin Maajah. “as-sunan”. Investigated by Muhammad Fuad Abd Al-Baaqi. (Beirut: dar al-fikr).

Al-Qurtubi, Yousuf bun Abdu Albarr. “ jami' bayaan al-ilm wa fadlihi “. Investigated by Abu Al-Ashbaal az-Zuhayri. (9th edition, Riyadh: dar ibn al-jawzi, 1432).

As-Sakhawi, Muhammad bun Abdurahman. “fathu al-mughith bi sharh alfiyat al-hadith”. Investigated by Abdulkarim Al-Khudair. (1st edition, Riyadh: maktbah dar al-minhaj, 2005).

Ash-Shahrazuri, Outhman bun Abdiruhmann ibn As-Salah. “ouloum al-hadith”. Investigated by Muhammad Shahin. (1st edition, Beirut: dar al-kutub al-ilmiya, 1996).

Ash-Shafii'ee, Muhammad bun Idris. “ikhtilaf al-hadith”.

(1st edition, Beirut: dar al-kutub al-ilmiya, 1406).
Ash-Shafii'ee, Muhammad bun Idris. "ar-risaalah". Investigated by: Ahmad Shakir. (2nd edition, cairo: maktabah dar at-turath, 1979).
Ash-Shaybani, Amru bin Abi Asim. "kitaab as-sunnah". Investigated by Muhammad Nasir ad-Deen al-Albani. (4th edition, Beirut: al-maktab al-islami, 1998).
As-Sijistani, Shu'aib bun Sulayman. "as-sunan". (1st edition, Beirut: ibn hazm, 1998).
At-Tirmidhi, Muhammad bin Esaa. "al-jami' al-mukhtasar min as-sunan". Investigated by: Ahmad Shakir. (Beirut: dar imran).

The contents of the issue

No.	The research	The page
1)	**The Narration of Al-Mufaddal Ad-Dabbi from 'Aasim: Collection and Analysis** Dr. 'Ali bin Ibroheem bin 'Ali Tūhuri	9
2)	**A'shaar Al-Qur'an Al-Aziz A Poem by Al-Imam Abi Abdullah Muhammad bin Hassan Al-Fasi Al-Hanafi (died: 656 A.H) Study And Investigation** Dr. AbdurRahman bin Saad Al-Johani	132
3)	**Ibn Katheer's application of the principles of combining the sayings in his Quranic nterpretation - Study of applied models - Study and Implementation** May Ali As-Sudais	265
4)	**Prayer of the Disbelievers to the Lord of the Worlds in the Holy Quran An Objective Study** Dr. Abdullah bin 'Idaan bin Ahmad Az-Zahraani	386
5)	**The Authentication of the Prophet (pbuh) of the reverend Umm Hani's Refuge Offer in his Guidance**	511
6)	**The companions' preservation of the prophetic Sunnah, the reasons and aspects** Prof. Saleh bun Sa'eed Awmaar	637

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not been excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
  - Title page in Arabic.
  - Title page in English.
  - An abstract in Arabic.
  - An abstract in English.
  - Introduction.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global databases with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail in the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al–Muzaini
(editor)
A professor of Quranic science and its interpretation at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bun Julaidaan Az–Zufairi
A professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bun Muhammad Al–Hakami
A professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bun Ahmad Al–Youbi
A professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bun Muhammad Ar–Rufaa'i
A professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bun Abdillah As–Shinqiti
A professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bun Sulaiman Al–Ubaid
A former professor of Quranic science and its interpretation at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat
A professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bun Khalid Abdil Azeez Mansour
A professor of Fiqh and its fundaments at Jordanian and Kuwait University

***

Editorial Secretary: **Khalid bun Sa'd Al–Ghamidi**
Publishing department: **Omar bun Hasan al–abdali**

The consulting board

Prof.dr. Sa'd bun Turki Al–Khathlan
A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bun Salman bun Muhammad A'la Sa'oud
Associate professor of Aqidah at King Sa'oud University

His excellency Prof. dr. Yusuff bun Muhammad bun Sa'eed
Vice minister of Islamic affairs

Prof.dr. A'yaad bun Naami As–Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.dr. Abdul Hadi bun Abdillah Hamitu
A professor of higher education in Morocco

Prof.dr. Musa'id bun Suleiman At–Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. dr. Ghanim Qadouri Al–hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. dr. Mubarak bun Yusuf Al–Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. dr. Zain Al–A'bideen bilaa Furaij
A professor of higher education at Al–Hassan the second's University

Prof. dr. Falih Muhammad As–Shageer
A professor of Hadith at Imam bun Saud's University

Prof. dr. Hamad bun Abdil Muhsin At–Tuwaijiri
A professor of Aqeedah at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. dr. Abdul Azeez bun Abdurrahman Ar–Rabee'a
Professor of compared Fiqh at the higher school for Judiciary

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal's website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol :190 part 1 ISSUE :53 September 2019